المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الخميس ـ ٢٠١٩/١/٢٤م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

الجهاد لـ"عربي٢١": الاحتلال يمارس الإرهاب وحق شعبنا ننتزعه	عربي ٢١	٣
تصعيد الاحتلال ضد غزة مرتبط بإدخال المنحة القطرية	العربي الجديد	٤
«مركزية» فتح تبحث الانتخابات وحماس لا تعارض عقدها وفق الاتفاقات	القدس العربي	٥
منظمة التحرير تدعو إلى مقاطعة مؤتمر وارسو	الشرق الأوسط	٧

شؤون عربية:

قمة بوتين أردوغان تبحث ملء الفراغ الأميركي واستمرار مسار آستانة	الحياة اللندنية	٨

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو يهدد: إذا رفع أحد في غزة رأسه فالرد سيكون قاتلاً ومؤلماً جداً	وكالة سما	٩
ما لم يحدث "شيء استثنائي".. صحيفة عبرية: "المال القطري" يصل غزة الخميس	أمد للإعلام	١٠
جنرال إسرائيلي: الانسحاب من الضفة خطر وجودي علينا	عربي ٢١	١٠
"إسرائيل بين مكانة دولة مارقة أو التنازل عن يهوديتها"	عرب ٤٨	١١

شؤون دولية:

واشنطن ماضية في الانقلاب: فنزويلا تختار المواجهة	الأخبار اللبنانية	١٣
هل وافق ترامب على استهداف سليماني؟ ماكريستال يصفه بـ"محرك الدمى الإيراني القاتل"	الراي الكويتية	١٥
"واشنطن بوست": هل سيعزل ترامب؟ ٥ أساطير عن رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية	ساسة بوست	١٦

المقالات والدراسات

قطاع غزة في معادلة الدويلة	محمد حجازي	٢٠
فلسطين: السيناريو الأسود	رازي نابلسي	٢٢
انهيار «صفقة القرن»	عبد المجيد سويلم	٢٧
معبر رفح والوقائع الجيوسياسية	عدلي صادق	٢٩
حركة «فتح» والأسئلة الصعبة	ياسر الزعاترة	٣١
قراءة في تقرير استراتيجي إسرائيلي لعام ٢٠١٩	د. فايز رشيد	٣٣
مستقبل «إسرائيل» بين التفاؤل والتشاؤم	عوني صادق	٣٦
المشروع الصهيوني بين النصر والهزيمة	د. عبد العليم محمد	٣٨
الحرب المقبلة في الشرق الأوسط: أطرافها، تحالفاتها، وأدوار الدول	مركز الروابط للبحوث	٤٠
رقعة الحرب الكبرى بسوريا والعراق.. هل تسعى واشنطن لتدمير إيران؟	عبدالله سلام ياس	٤٧
دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلاميّة	جونول تول	٥٠

الجهاد لـ"عربي٢١": الاحتلال يمارس الإرهاب وحق شعبنا ننتزعه

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/١/٢٤

أكدت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، أن الاحتلال الإسرائيلي يعاني من "انحطاط أخلاقي"، ويمارس أبشع صور الإرهاب والابتزاز بحق الشعب الفلسطيني.

الوعود الكاذبة

وأوضح القيادي في الحركة ومسؤول مكتبها الإعلامي، داود شهاب، أن "إسرائيل تمارس كل أشكال الفاشية ضد آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجونها، وتفرض حصارا ظالما على مليوني فلسطيني في قطاع غزة".

وأكد في تصريح خاص لـ"عربي٢١"، أن "الاحتلال يتلذذ بألم ومعاناة شعبنا الفلسطيني، حتى باتت الأحزاب السياسية الإسرائيلية توظف تلك المعاناة في تنافسها الانتخابي".

واعتبر أن "هذه هي قمة الانحطاط الأخلاقي، وهذا هو الإرهاب بعينه، الذي لا تحجبه المواقف المنافقة والخادعة التي نسمعها صباح مساء"، في كناية عن هرولة بعض الدول العربية لتطبيع علاقتها مع الاحتلال، إضافة لزيارة بعض الزعماء العرب والمسلمين لـ"تل أبيب".

وأوضح شهاب أن "هناك حقيقة واحدة نفهمها، وهي أن إسرائيل تمارس إرهابا وعدوانا يتجاوز كل الخطوط الحمر بحق الشعب الفلسطيني، الذي لا يملك سوى أن يقاوم ويدافع عن نفسه".

ونوه بأن الشعب الفلسطيني "مل من الوعود الكاذبة والكلام المنمق الذي يتحول مباشرة إلى التسويق والمماطلة والتأجيل، ثم الشروط والقيود فالابتزاز والمساومة"، متسائلا: "هل هناك أحقر ممن يبتز الناس ويقايضهم على خبز وحليب أطفالهم".

وفي تعليقه على إعاقة حكومة الاحتلال المتكررة لإدخال أموال المنحة القطرية، قال القيادي: "بنيامين نتنياهو وحكومته المجرمة يستخدمون الحصار وسيلة لمحاولة قهر غزة وكسر صمودها، وما يجري هو جريمة وسياسة عقاب جماعي بحق شعبنا".

وشدد على أن "غزة لا تستجدي المال، ولا تقبل به ثمنا لكرامتها، وهي تنتزع حقها في الحياة الكريمة والشريفة"، مطالبا "العرب والمسلمين جميعا بأن يتخذوا موقفا عمليا لإيصال الدعم إلى غزة بعيدا عن شروط الاحتلال وسياساته الحقيرة التي يحاول من خلالها ممارسة الابتزاز الرخيص".

مخاطر كبيرة

وخلال الأيام الماضية، تصاعد العدوان الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في غزة، واستهدف جيش الاحتلال العديد من مواقع المقاومة، ما أدى إلى استشهاد أحد عناصر كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة "حماس"، الشهيد محمود النباهين، الثلاثاء، في قصف إسرائيلي استهدف موقعا للمقاومة شرق البريج وسط قطاع غزة، بعيد إعلان الاحتلال إصابة جندي بنيران قناص من غزة.

وفي إطار التضييق على أهل غزة المحاصرين، أعلن أمس رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، مجددا عن منع دخول الدفعة الثالثة من أموال المنحة القطرية إلى قطاع غزة كما كان مقررا لها أمس الأربعاء، وذلك بعد أن تم تأجيلها أسبوعين، وذلك قبل أن يتراجع الاحتلال ويعلن عن السماح بإدخالها اليوم الخميس.

وسبق أن حذر رئيس "الشاباك" السابق، يعقوب بيري، من عدم إدخال الأموال القطرية لغزة، وأكد أن "عدم تحويل الدفعة القطرية في حد ذاته ينطوي على مخاطر كبيرة في تصعيد الموقف"، مضيفا: "حماس لن تتحول لمغرمة بإسرائيل بسبب المال أو بسبب عدم نقله"، وفق ما أورده موقع "i24" الإسرائيلي.

ونوه بيري بأنه "يتوجب على إسرائيل التصرف وفقا لمصالحها وهو تجنب المواجهة، وإذا كانت الأموال القطرية تحول دون المواجهة، يجب تغليب ذلك عند دراسة الموقف".

ويبلغ إجمالي مبلغ المنحة القطرية لقطاع غزة المحاصر ١٥٠ مليون دولار، قسمت لستة أقسام، وتصل قيمة الدفعة الثالثة من أموال منحة القطرية الثالثة ١٥ مليون دولار، ستخصص لدفع جزء من رواتب الموظفين، وتوزيع أموال على الأسر الفقرة، إضافة لـ١٠ ملايين دولار لشراء الوقود لمحطة توليد الطاقة الوحيدة في القطاع، الذي يعاني من نقص شديد في الكهرباء.

تصعيد الاحتلال ضد غزة مرتبط بإدخال المنحة القطرية

العربي الجديد . ٢٠١٩/١/٢٤

تتفق مصادر فلسطينية ومصرية، تحدثت مع "العربي الجديد" على الربط بين تصعيد الاحتلال الإسرائيلي الأخير ضد قطاع غزة، وبين سماحه بإدخال الدفعة الجديدة من المنحة القطرية، إذ أجمعت المصادر على أن حكومة الاحتلال توازن بين السماح بإدخال المنحة وبين تبريد الشارع الإسرائيلي في الوقت الراهن.

وقال مصدر مصري على اطلاع بأعمال الوساطة التي يقودها جهاز المخابرات العامة المصري للتوصل إلى تهدئة طويلة المدى، ومصالحة داخلية، إن الحكومة الإسرائيلية مضطرة لإدخال الدفعة الثالثة من المنحة القطرية المقدرة بـ١٥ مليون دولار للحفاظ على شرط أساسي ضمن التفاهمات الخاصة بالتهدئة، إلا أنها في الوقت نفسه تدرك تأثير تلك التفاهمات على الداخل الإسرائيلي، واستغلال معارضيها لتلك الإجراءات، خصوصاً قبل انتخابات الكنيست المقبلة.

الأمر نفسه أكده مصدر من حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" قائلاً: "بالطبع المقاومة معنية بالرد على العدوان، وتوفير قدر من الحماية لشعبنا"، مضيفاً "إلا أن شكل الرد وحجمه وتوقيته تحدده المقاومة وحدها ولا يفرضه عليها أحد". ولفت في الوقت نفسه إلى أن المقاومة تدرك "العقلية التي يتعامل بها الاحتلال الذي يعتبر غزة جزءا لا يتجزأ في الوقت الراهن من معركة انتخابية داخلية".

ووفقاً للمصدر القيادي في الحركة فإن "هناك أطرافاً من شأنها إشعال الوضع في غزة، ولذلك التعامل يحتاج ميزاناً دقيقاً لعدم تفجير الأوضاع".

وشدد المصدر على أن "المقاومة ليست سلاحاً فقط، ولكن حماس باتت على قدر عالٍ من الاحترافية بحيث تستطيع قراءة الأحداث والظروف المحيطة، وتوظيفها لخدمة شعبها والمساهمة في التخفيف عنهم".

واستشهد المواطن محمود العبد النباهين ٢٤ عاماً، فضلاً عن إصابة إثنين آخرين بجراح مختلفة جرّاء قصف مدفعي إسرائيلي لموقع للمقاومة الفلسطينية شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة أول من أمس الثلاثاء. وجاء ذلك في أعقاب زعم الاحتلال إصابة ضابط إسرائيلي قرب السياج الفاصل شرق قطاع غزة.

ووجّه رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، رسالة تهديد أمس الأربعاء، إلى الفصائل في قطاع غزة على ضوء التصعيد العسكري على حدود القطاع.

وقال نتنياهو، خلال زيارته إلى قاعدة عسكرية في النقب إنه "إذا فكر أحد في قطاع غزة رفْع رأسه، أنصحه بعدم فعل ذلك لأن الرد سيكون قاتلاً ومؤلماً جداً"، لافتاً إلى أن "إسرائيل مستعدة لكل السيناريوهات".

في هذه الأثناء، أعلنت وزارة المالية في غزة، أمس الأربعاء، عن البدء بصرف دفعة مالية عن شهر ٢٠١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ لموظفي القطاع المستفيدين من المنحة القطرية. وأوضحت الوزارة أن الصرف سيكون بواقع ٤٠ في المائة وبحد أدنى ١٢٠٠ شيكل (نحو ٣٢٠ دولاراً).

«مركزية» فتح تبحث الانتخابات وحماس لا تعارض عقدها وفق الاتفاقات

القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٢٤

ضمن الاستعدادات للمرحلة المقبلة، من المقرر أن تعقد اللجنة المركزية لحركة فتح اليوم الخميس، اجتماعا لها برئاسة محمود عباس، لبحث ملفات سياسية مهمة عدة، من بينها ملف المصالحة المتعثرة مع حركة حماس، وكذلك إجراء الانتخابات، في الوقت الذي أعلنت فيه حماس عن عدم اعتراضها على إجراء الانتخابات، بشرط أن تكون عامة، وتشمل إلى جانب البرلمان انتخابات رئاسية وأخرى للمجلس الوطني.

وقال محمود العالول نائب رئيس فتح، إن اجتماعا للجنة المركزية سيعقد الخميس لـ «الوقوف عند ملفات من ضمنها تصعيد الاعتداءات على الأسرى، وآخرها ما تعرضت له الحركة الأسيرة من هجمات وقمع في سجن عوفر الاحتلالي».

وأشار في تصريحات للإذاعة الفلسطينية، إلى أن الاجتماع سيبحث كذلك المواقف الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني، والخطوات الواجب اتخاذها فلسطينيا ضدها، ومن ضمن ذلك العمل على ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية.

وشدد العالول على أهمية العمل على إنجاح المرسوم الرئاسي المتعلق بحل التشريعي والذهاب إلى الانتخابات، والبحث في تشكيل حكومة فصائلية. كما شدد على بحث القضايا المتعلقة بمتطلبات الجمهور الفلسطيني، والشكاوى المطروحة بشأن القضايا العامة، لجهة الأخذ بها.

وكان مسؤولون قد أكدوا أن القيادة الفلسطينية ستركز بشكل كبير على ترتيب الوضع الداخلي، وبحث إمكانية إجراء انتخابات لـ «برلمان دولة فلسطين»، بعد حل المجلس التشريعي، وإمكانية عقد هذه الانتخابات قريبا، لتشمل القدس وقطاع غزة إلى جانب الضفة الغربية.

ومن المقرر أن يصل الى قطاع غزة وفد من لجنة الانتخابات المركزية، برئاسة حنا ناصر، لبحث عقد الانتخابات مع حماس، التي تسيطر على القطاع. وحتى اللحظة لم يجر تحديد موعد محدد للزيارة، غير أن ترتيباتها بدأت فعليا على الأرض، من خلال اتصالات قامت بها اللجنة مع حماس، حسب مصادر مطلعة.

ولا تمانع الحركة إجراء الانتخابات، لكنها تطالب بأن تكون شاملة، بعد أن أعلنت سابقا عن اعتراضها ورفضها لقرار حل المجلس التشريعي بقرار من المحكمة الدستورية.

وقال أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المنحل، وهو أيضا أحد قادة حركة حماس، إنهم حريصون على إجراء «انتخابات شاملة» حسب الاتفاقيات الموقعة بين الفصائل.

من جهته قال الدكتور خليل الحية عضو المكتب السياسي للحركة، إن حركته ترفض «الانتقائية» في الانتخابات، باقتصارها على المجلس التشريعي. وتساءل عن المجلس الوطني، وطالب بإجراء توافق وطني على الانتخابات العامة، معلنا في الوقت ذاته جهوزية حركته لخوض انتخابات عامة وشاملة لكل المؤسسات الفلسطينية. وتطلب حماس وفق ذلك، أن تكون عملية الانتخابات عامة، وتشمل انتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني لمنظمة التحرير.

وحسب ما يتردد في الأروقة السياسية، فإن المرحلة المقبلة في حال جرى التوافق على الانتخابات، ستخصص للتوصل إلى ترتيبات يتم خلالها تجاوز الخلافات القائمة حول حل التشريعي، وذلك من خلال التحركات التي تقوم بها مصر حاليا، من أجل إعادة العمل باتفاق تطبيق المصالحة، خاصة وأن عقد الانتخابات سيكون صعبا بدون إنجاز المصالحة.

وفي السياق قال هشام كحيل، المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية، إن رئيس اللجنة حنا ناصر، سيذهب الى قطاع غزة في الأسابيع المقبلة، والالتقاء مع الفصائل المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، للتحضير والدعوة لإجراء الانتخابات. وأكد أن لجنة الانتخابات «جاهزة من الناحية اللوجستية»، لإجراء الانتخابات في حال توفر المناخ اللازم والملائم لإجرائها،لافتا إلى أن الرئيس عباس أبلغ رئيس لجنة الانتخابات الاستعداد لإجراء الانتخابات.

وحول شكل الانتخابات قال كحيل إنه لا يوجد أي تغيير عليها من خلال طريقة «الاقتراع الإلكتروني»، مؤكدا أن «المشاكل الخلافية» لا تحل من خلال هذا النوع من الاقتراع، وأكد أن هذا الأمر غير وارد في الانتخابات.

جاء ذلك بعدما طرح أخيرا فكرة الاقتراع إلكترونيا، في المناطق التي يصعب فيها إجراء الانتخابات، مثل مدينة القدس المحتلة، التي أعلنت إسرائيل رفضها لإجراء الانتخابات فيها، وكذلك في قطاع غزة في حال رفضت حماس المشاركة في تلك الانتخابات.

يشار إلى أن الرئيس عباس الذي اجتمع قبل يومين مع رئيس لجنة الانتخابات، أبلغه بأنه كرئيس لفتح وللشعب الفلسطيني «جاهز لتشكيل قائمة وطنية مشتركة مع حماس وغيرها من الكتل السياسية مهما كان حجمها، وأن فتح ستحترم نتائج الانتخابات مهما كانت».

منظمة التحرير تدعو إلى مقاطعة مؤتمر وارسو

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/١/٢٤

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أحمد مجدلاني، إن اللجنة قررت رفض مؤتمر وارسو الذي دعت إليه الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها، بالتعاون مع وزير خارجية بولندا، باعتباره شكلاً من أشكال التطبيع مع إسرائيل.

وأضاف مجدلاني، بعد اجتماع للمنظمة، أمس، أنه «تم الاتفاق أيضاً على مطالبة الدول العربية بعدم المشاركة فيه، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما هي، وقرارات قمة الظهران التي عقدت العام الماضي».

وتابع: «كما جرى الاتفاق على ضرورة أن يكون هناك تحرك ورسائل لكل الدول التي وجهت لها الدعوات للمشاركة بالمؤتمر، الذي يعتبر شكلاً من أشكال تقويض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويل الاهتمام من الاحتلال واستمراره إلى قضية أخرى».

وأكد مجدلاني أن الاجتماع ناقش كذلك مسألتي تشكيل حكومة فصائلية من فصائل منظمة التحرير، والانتخابات وكيفية إجرائها. وأردف: «ما اتفق عليه مبدئياً بالخصوص، هو تنقية الأجواء الوطنية، وإدارة حوار مباشر وثنائي وجماعي، في إطار فصائل منظمة التحرير حول هاتين المسألتين».

وتابع مجدلاني: «إنه في ضوء التوافق الوطني الذي سيتم التوصل إليه، فإنه سيتم الذهاب مباشرة لتحديد الوجهة للتعامل مع هذين الاستحقاقين الملحين، في إطار سقف زمني محدد وملموس وقصير، ولا يأخذ وقتاً».

واجتمعت المنظمة بالأمس، فيما تجتمع «مركزية فتح» اليوم، لمناقشة قضايا تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة وحركة حماس، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

ولم تحدد القيادة الفلسطينية طبيعة وشكل الانتخابات.

وقال محمود العالول، نائب رئيس الحركة وعضو اللجنة المركزية، إن اجتماع اليوم سيناقش الخطوات التي يحب اتخاذها في مواجهة التحديات الخارجية، مضيفاً: «في ظل هذه التحديات، لا بدّ من ترتيب أوضاعنا الداخلية ومؤسساتنا، بشكل أفضل، ولا بد من ترتيب العلاقة مع الشارع الفلسطيني والجمهور، حتى يكون الاصطفاف الفلسطيني كاملاً في مواجهة التحديات».

وتابع العالول: «سيكون جزءاً مما سنبحثه، موضوع الانتخابات؛ خاصة بعد قرار حلّ المجلس التشريعي. ربما لا تكون هناك انتخابات تشريعية، وربما تكون انتخابات عامة».

وأكد العالول أن «مركزية فتح»، ستبحث ملف الحكومة الفصائلية، والتي ستعد للانتخابات، خلال الفترة المقبلة.

وفي موضوع منفصل، قال مجدلاني إن البرازيل أبلغت وزير الخارجية المصري رسمياً، أنها تراجعت عن فكرة نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس.

قمة بوتين أردوغان تبحث ملء الفراغ الأميركي واستمرار مسار آستانة

الحياة - ٢٠١٩/١/٢٤

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بـ «التعاون النشط» مع تركيا في المسار السوري، والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط، وأكد نظيره التركي رجب طيب أردوغان أهمية «التضامن» مع موسكو في دعم أمن المنطقة، وقوّم ايجاباً قمم قادة البلدان الضامنة عملية آستانة.

وجاءت التصريحات في بداية القمة الأولى بين الرئيسين بعد قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية، وبعد نحو أربعة أشهر على اتفاق سوتشي حول إدلب والذي لم ينجز بالكامل حتى الآن، وتسعى تركيا إلى أقناع موسكو برؤيتها للمنطقة الآمنة على الحدود مع سورية.

ولم تستبعد مصادر روسية توصل الزعيمين إلى «صفقة جديدة لتطبيع الأوضاع في إدلب مقابل المنطقة الآمنة»، مستدركاً في اتصال مع «الحياة» أن «صفقتي درع الفرات- حلب، وغصن الزيتون- الغوطة الشرقية كانتا في ظروف مغايرة»، مرجحاً «مفاوضات صعبة ومقايضات يحاول كل طرف تغيير الشروط لمصلحته»، موضحاً أن «روسيا تفضل سيطرة النظام على المنطقة الآمنة، والانتهاء من موضوع إدلب في أسرع وقت، فيما تريد تركيا انشاء منطقة آمنة مقابل المناطق ذات الغالبية الكردية وفق شروطها، وضمان عدم حدوث عملية واسعة في إدلب قد يكون ثمنها كبيراً بشرياً ومادياً، وتتسبب في موجة هجرة».

وكانت موسكو استبقت القمة بالتركيز على الأوضاع المتدهورة في إدلب وتوسع نطاق سيطرة «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) في المنطقة وخرقها اتفاق سوتشي، وقالت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن «الوضع في إدلب وحولها يثير القلق، الوضع في منطقة خفض التصعيد يتدهور في شكل سريع، والأراضي عملياً تحت سيطرة كاملة من قبل هيئة تحرير الشام»، مشيرة إلى أن «منطقة خفض التوتر في إدلب عملياً وقعت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي جبهة النصرة التي دحرت فصائل المعارضة المعتدلة».

ولفتت زاخاروفا إلى تزايد خرق نظام وقف العمليات القتالية، وذكرت أنه «منذ توقيع الإعلان الروسي- التركي في ١٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ (اتفاق سوتشي) لتشكيل منطقة خفض التوتر في إدلب تم تسجيل أكثر من ألف خرق وقتل نتيجة ذلك ٦٥ شخصاً وأصيب أكثر من ٢٠٠»، محذرة من أن «تواصل الاستفزازات يشكل خطراً على المدنيين والجنود السوريين وعلى قاعدة حميميم الروسية».

من جانبها ذكرت وزارة الدفاع الروسية مساء الثلثاء أن الجيش السوري تصدى لهجوم كبير شنته «النصرة» على مواقعه في محافظة إدلب.

وقال رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية سيرغي سولوماتين إن «عصابات جبهة النصرة هاجمت مواقع القوات الحكومية السورية بالتزامن في منطقتي أبو الضهور وأبو شرجي»، وزاد أن «الإرهابيين تمكنوا من التوغل في خطوط الدفاع للجيش السوري بعمق يصل إلى ١,٥ كلم، ثم تصدى لهم الجيش، وردهم إلى ما وراء خط التماس، واضطر الإرهابيون للتراجع متكبدين خسائر كبيرة».

من جانبها، وتزامناً مع القمة الروسية– التركية، حضت الرئاسة التركية واشنطن على «تنفيذ خريطة طريق منبج من دون مزيد من التنفيذ»، ونقلت وكالة الأناضول عن رئيس دائرة الاتصالات في الرئاسة التركية، فخر الدين ألطون قوله إن «دعم الولايات المتحدة، تنظيم إرهابي مثل وحدات حماية الشعب خلقت ضبابية في الخطوط الفاصلة بين العناصر غير القانونية، والقوى الشرعية المعتدلة، الناشطة في المنطقة مثل الجيش السوري الحر، من دون أن تدرك ذلك»، مشدداً في مقال على أنه «يجب على الولايات المتحدة أن تضمن تنفيذ خريطة طريق منبج بالعمل مع تركيا من دون مزيد من التأخير»، وزاد أنه «يجب على الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية في شكل منسق مع القوات المسلحة التركية».

إلى ذلك ورداً على سؤال حول موقف موسكو من الضربات الإسرائيلية الأخيرة، طالبت زاخاروفا «استبعاد أسلوب شن ضربات عشوائية على أراضي دولة ذات سيادة»، محذرة من أن «مثل هذه الضربات تزيد التوتر في المنطقة ولا تصب على المدى الطويل في مصلحة أي دولة هناك، بما في ذلك إسرائيل»، وشددت على أنه «يجب ألا نسمح مطلقاً بأن تتحول سورية، التي تعاني صراعاً مسلحاً منذ سنوات، إلى ساحة لتسوية الحسابات الجيوسياسية».

ميدانياً، تمكنت «قوات سورية الديموقراطية» (قسد)، من طرد تنظيم «داعش» من آخر بلدة صغيرة كانت تحت سيطرته في محافظة دير الزور شرقاً، ليقتصر وجوده حالياً في هذا الجيب على مزرعتين صغيرتين. ومعلوم أن «قسد» ذات الغالبية الكردية أطلقت منذ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ المرحلة الأخيرة من عاصفة الصحراء لاجتثاث «داعش» من شرق الفرات.

وأكدت «قسد» أن مسلحيها «تمكنوا من السيطرة على كامل قرية موزان المحاذية لقرية السوسة في منطقة هجين آخر جيوب تنظيم داعش» شرق دير الزور. وذكرت مواقع معارضة أن «قسد» أبرمت هدنة مجهولة الشروط، مع مقاتلين من «داعش» في دير الزور الثلثاء، لمدة ثلاثة أيام على رغم تراجع التنظيم عسكريا في الأيام الماضية. وأضافت أن «قسد» أرسلت سبع شاحنات تحمل مواد غذائية وطبية إلى منطقة سيطرة التنظيم، عقب إبرام الهدنة مباشرة.

نتنياهو يهدد : إذا رفع أحد في غزة رأسه فالرد سيكون قاتلا ومؤلما جدا

وكالة سما . ٢٠١٩/١/٢٣

وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رسالة تهديد اليوم الأربعاء إلى الفصائل في قطاع غزة على ضوء التصعيد العسكري على حدود القطاع .

وقال نتنياهو وخلال زيارته إلى قاعدة عسكرية في النقب :"إذا فكر أحد في قطاع غزة رفع رأسه، انصحه بعدم فعل ذلك لان الرد سيكون قاتلا ومؤلما جدا ، إسرائيل مستعدة لكل السيناريوهات".

وتطرق نتنياهو إلى الغارات الإسرائيلية الأخيرة على سوريا، قائلاً: " التواجد الإيراني في سوريا غير لائق والجيش الإسرائيلي هو الوحيد في العالم الذي يقاتل إيران".

يشار الى ان المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينت"،سيعقد اجتماعا مساء اليوم لبحث التصعيد الأخير في القطاع.

وذكرت المصادر الإسرائيلية أنه سيشارك في الجلسة لأول مرة رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد أفيف كوخافي.

ما لم يحدث "شيء استثنائي".. صحيفة عبرية: "المال القطري" يصل غزة الخميس

أمد . ٢٠١٩/١/٢٤

قالت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية الخميس، إن السفير القطري محمد العمادي، دخل قطاع غزة، مساء الأربعاء، ولم يحمل معه المال، الذي سيصرف لصالح موظفي قطاع غزة.

وأضافت الصحيفة عبر موقعها الإلكتروني، أنه من المتوقع أن تدخل الدفعة الثالثة، من المنحة إلى قطاع غزة، اليوم ما لم يكن هناك حدث استثنائي.

يذكر، أن المنحة القطرية، تأخرت أسبوعين كاملين، بسبب رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إدخالها، متذرعًا بعدة أسباب منها: استمرار مسيرات العودة، شرقي قطاع غزة، إضافة إلى التصعيد العسكري في القطاع.

جنرال إسرائيلي: الانسحاب من الضفة خطر وجودي علينا

عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/٢٤

كشف الكاتب في صحيفة إسرائيل اليوم أريئيل كهانا أن "بحثا عسكريا جديدا حذر من أي انسحاب ميداني في الضفة الغربية، لأن ذلك يحمل مخاطر وجودية على إسرائيل، في حين أن تجاهل هذه المخاطر يعبر عن فقدان للمسؤولية، واستهتار مكلف".

وأضاف في تقرير ترجمته "عربي٢١" أن "البحث الذي أعده الجنرال الإسرائيلي غرشون هكوهين، الرئيس السابق للكليات العسكرية وقيادة التجنيد، يتزامن مع الحديث المتزايد عن صفقة القرن الخاصة بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وجاء فيه أن أي انسحاب مستقبلي من الضفة الغربية سيضع إسرائيل أمام خطر وجودي، وذلك استنادا إلى آراء ومواقف حصل عليها من كبار أقطاب المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من السابقين والحاليين".

وأوضح هكوهين، الذي خدم في الجيش الإسرائيلي أكثر من أربعين عاما، وقاد معارك عسكرية في مواجهة مصر وسوريا، أن "المخاطر من أي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية تزداد مع التغير الجوهري الذي طرأ على ساحات الحروب في العقود الأخيرة، وتحولها من مواجهة تقليدية بين جيوش نظامية إلى مواجهة ينخرط فيها السكان المدنيون، ما يتطلب الاستمرار في التواجد الإسرائيلي داخل المناطق، وعدم تسليمها للفلسطينيين".

وأشار إلى أن "البحث أصدره مركز بيغن–السادات للدراسات الاستراتيجية، ووضع جملة سيناريوهات يمكن أن تتطور أمام الجيش الإسرائيلي حين ينسحب من مناطق (أ و ب) في الضفة الغربية، فهو يحذر مما حصل في جنوب لبنان وقطاع غزة حين تم الانسحاب منهما في العام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على التوالي، بحيث أن المنظمات الفلسطينية المسلحة سوف تحول منازل الفلسطينيين إلى ساحات للقتال، وتحول الشوارع إلى حقول ألغام ومخازن للأسلحة والوسائل القتالية".

وأكد أنه "يصعب جدا في هذه الظروف الفصل بين المدنيين العسكري والمدني في الضفة الغربية، فساحات القتال تأخذ بالتوجه رويدا رويدا مع مرور الوقت إلى المناطق السكنية المزدحمة، وهناك مشكلة إضافية قد تواجه إسرائيل تتمثل في نقل تجربة حفر الأنفاق من غزة إلى الضفة الغربية، التي ستكون أراضي الدولة الفلسطينية، ومن ثم تصل هذه الأنفاق إلى داخل دولة إسرائيل".

وأوضح أن "إجبار الدولة الفلسطينية المستقبلية على نزع سلاحها أمر غير قابل للتحقق، لأن لدينا فشلا مزلزلا في تجربتنا مع قطاع غزة، حين تم الحديث رسميا في اتفاق أوسلو عن نزع السلاح منه، وبالتالي فإن المنطق القتالي الذي يسير وفقه حزب الله، وتعتمده حماس، قابل للانتقال إلى الضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي منها".

في سياق متصل، نقل موقع القناة السابعة التابع للمستوطنين عن الوزير يوآف غالانت عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية عن "ضرورة تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وإعلان السيادة الإسرائيلية عليها، بزعم أن لدينا حقوقا تاريخية فيها وحاجة أمنية لازمة للمحافظة على السيطرة الكاملة على هذه المدن".

وأضاف في مقابلة ترجمتها "عربي٢١" أن "الاستيطان هو الكلمة المفتاحية للسيادة الصهيونية على الضفة الغربية، باعتبارها حزام الأمان الدفاعي عن دولة إسرائيل".

"إسرائيل بين مكانة دولة مارقة أو التنازل عن يهوديتها"

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٢٣

إسرائيل سوف تضطر للاختيار بين مكانة دولة مارقة على شاكلة جنوب أفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي وبين التنازل عن طابعها اليهودي لصالح دولة المواطنين

كتب رئيس الموساد السابق وعضو لجنة التوجيه في حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، تمير باردو، أن القضاء على حل الدولتين من شأنه أن يضع إسرائيل في معادلة صعبة، يجعلها تضطر للاختيار بين مكانة

دولة مارقة على شاكلة جنوب أفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي، وبين التنازل عن طابعها اليهودي لصالح دولة المواطنين.

وبحسب باردو، فإن إسرائيل أمام مفترق طرق جدي في علاقاتها مع الدول العربية "البراغماتية" التي لا تخفي جاهزيتها للتقدم في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكن بشرط أن تمنحها الأخيرة "سترة واقية" سياسية على شكل "التقدم في السياق الفلسطيني".

ويضيف أن هذا الاتجاه، الذي تلقى زخما باعتبار "التهديدات" المشتركة من جهات تعتبر مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط مثل إيران، لا ينطوي على إمكانيات المساهمة في اقتصاد إسرائيل فحسب، وإنما لأمنها في الأساس، حيث أنه ما يمكن أن يبدأ، بشكل متواضع، بتنسيق استخباري سيتطور تدريجيا إلى تنسيق عملاني، وينضج مع مرور الوقت إلى تعاون في نظام الدفاع الجوي، الذي يشكل عنصرا جديدا ومهما لأمن إسرائيل.

واعتبر أن عملية تشريع الضم (ضم الضفة الغربية لإسرائيل)، والذي ينظر إليه في المنطقة وخارجها على أنه قرار إسرائيلي يغلق الباب أمام حل الدولتين المستقبلي. ولن يمنع التقدم في السياق الإقليمي فحسب، وإنما قد يؤدي إلى تراجع في التعاون المتواضع القائم.

وعلى خلفية هذا الضم، يضيف رئيس الموساد السابق، أن مخاوف دول من المنطقة من أي تسريب للتعاون مع إسرائيل، سواء كان أمنيا أم خلاف ذلك، سوف يشعل غضب الشارع فيها، ويخدم مصالح خصومها، وعلى رأسها إيران، في الحرب الإعلامية والمس بشرعية هذه الأنظمة، الأمر الذي قد يدفعها إلى التخلي عن مصلحة أمنية واحدة، وهي التعاون مع إسرائيل، من أجل استقرار أنظمتها.

كما يوجد، بحسب باردو، للضم أبعاد لعنصر أمني آخر، حيث أن التعاون مع مصر والأردن الذي وصل أوجه الآن له أهمية كبيرة، سواء في المساهمة في استقرار هذين النظامين الضرورين لأمن إسرائيل، أم في جوانب أخرى كثيرة بضمنها العمق الإستراتيجي، حيث أن حيز الأمن بالنسبة لإسرائيل يتجاوز شرقا الخط الحدودي مع الأردن، وفي السياق المصري فإن التعاون الأمني لا يتوقف عند خط الحدود الدولي.

ويضيف أنه في المقابل، فإن واقع الاستقرار إزاء السلطة الفلسطينية والحفاظ على إمكانية حل الدولتين (قائما) يسهل على مصر والأردن القيام بهذا التعاون، رغم أن الشعبين المصري والأردني "معاديان" لإسرائيل. وكل عملية ضم سوف تثير غضب الشارع، وتضطر النظامين إلى الرد بحدة، وبضمن ذلك تجميد العلاقات وإغلاق السفارات، وتقليص التعاون الأمني.

كما يتوقع أن ترد الدول الجوهرية في الاتحاد الأوروبي بحدة على تشريع الضم، واتخاذ خطوات عملية، تشمل فرض عقوبات سياسية واقتصادية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو ألمانيا التي تعتبر المصدر الوحيد للمنصات البحرية العسكرية، بل وتشارك في تمويلها. كما أن عملية الضم قد تؤدي إلى تغيير في موقفها، والتأثير على القدرات الإستراتيجية لإسرائيل. علاوة على أن الدول الدائمة العضوية غير الغربية في مجلس الأمن، روسيا والصين، من المتوقع أن تتخذ إجراءات عقابية، وتقلص علاقاتها الثنائية مع إسرائيل.

ويشير باردو إلى أنه يجب توخي الحذر من "التسهيلات" في رد فعل إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وبالتأكيد بعد التغيير في الميزان الحزبي في مجلس النواب. كما أن "الرد الأميركي المعادي" للضم قد يؤدي إلى المس بمنظومة العلاقات الأمنية الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل.

وكتب أنه في ظل التقديرات التي تشير إلى أن الضم سيؤدي إلى اندلاع العنف وانهيار السلطة الفلسطينية، والسيطرة الإسرائيلية على الأرض كلها، فمن المتوقع أن يحصل تصعيد مواز في شدة الخطوات العقابية لإسرائيل في المجتمع الدولي.

ويخلص إلى أن الاجماع الدولي على حل الدولتين سوف يتزعزع، وتتصاعد الضغوطات على إسرائيل لمنح حقوق متساوية لكل مواطنيها. وستدخل إسرائيل في ضائقة إستراتيجية تعتبر الأخطر في تاريخها، وسوف تضطر للاختيار بين مكانة دولة مارقة على شاكلة جنوب أفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي، وبين التنازل عن طابعها اليهودي.

وينهي بالقول أن بقاء إسرائيل آمنة وديمقراطية وذات غالبية يهودية كبيرة، يقتضي العمل على وقف "الضم المدمر".

واشنطن ماضية في الانقلاب: فنزويلا تختار المواجهة

الأخبار ـ ٢٠١٩/١/٢٤

لا خيار سوى المواجهة في بلاد هوغو تشافيز. الثورة ومكتسباتها ومستقبلها واستقلال البلاد باتت كلها الآن أمام أقسى الاختبارات منذ زمن بعيد. أنصار الرئيس نيكولاس مادورو، وحكومته، أدركوا تماماً أن الخيارات تضيق، مع بلوغ التصعيد الأميركي حد اللاعودة وتحوله إلى ما يشبه العدوان، بعد حصار اقتصادي منهك لم تفرضه الولايات المتحدة إلا لبلوغ يوم مماثل.

سريعاً، منذ أمس، بدأ جدول أعمال المواجهة يفرض نفسه مقابل الخطوات الانقلابية المتصاعدة بزعامة رئيس البرلمان خوان غوايدو الذي يمثل رأس حربة الانقلاب الأميركي. نفّذ مادورو تهديده بقطع العلاقات مع واشنطن، إثر تبني الأخيرة إعلان غوايدو نفسه أمام تجمع لأنصاره رئيساً مؤقتاً للبلاد حتى «التوصل إلى حكومة انتقالية وإجراء انتخابات حرة» كما قال.

«أمام الشعب والأمة والعالم، أُعلن باعتباري الرئيس الدستوري قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الحكومة الأميركية الإمبريالية»، ردّ الرئيس الثوري أمام حشد من أنصاره، معلناً صفحة جديدة من الصراع، وممهلاً الدبلوماسيين الأميركيين ٧٢ ساعة لمغادرة البلاد.

بالموازاة، نزل الفنزويليون إلى الشوارع، في خطوة تشي بأن المعسكر اليساري يعي أهمية عدم ترك سلاح الشارع للدعوات التي أطلقها اليمين أمس عقب محاولة الانقلاب العسكري الاثنين الماضي. عشرات الآلاف من

الطرفين احتلوا شوارع العاصمة كاراكاس في عرضٍ للقوة لم يخلُ من العنف، إذ تناقلت وكالات الأنباء معلومات عن سقوط خمسة قتلى في نهار التظاهرات والليلة التي سبقته.

وإزاء التغطية الأميركية الصريحة لأعمال الفوضى والتخريب والاستفزاز في بلد يهدّد فيه الانقسام العمودي بالانزلاق نحو حرب أهلية دامية، كان لافتاً ورود أنباء عن إقدام محتجين في مدينة سان فيليكس (ولاية بوليفار) على إحراق تمثال لتشافيز، في تكرار مماثل لأحداث ٢٠١٧.

إعلان مادورو والتظاهرات الحاشدة لأنصاره بدت إيذاناً بالمرحلة الجديدة التي تتقدم فيها مواجهة شاملة مع الانقلابيين، ومن خلفهم واشنطن، على حساب «التعايش» الهش الذي طال أكثر من عام، وجنوح نظام كاراكاس نحو التسوية والتهدئة. فالانتظار لم يعد في مصلحة النظام اليساري الذي يجد نفسه في مرمى مشروع الإدارة الأميركية وصقورها. مشروع يتحدث عنه صراحة مستشار الأمن القومي جون بولتون، وأشار إليه نائب الرئيس مايك بنس الذي حدد سابقاً محور «الدول المارقة» الخمس: إيران وكوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا ونيكاراغوا.

على الجبهة المقابلة، تعلو التهديدات الأميركية التي تواكب الانقلاب الذي ينفذه غوايدو، ووصلت إلى حد قول الرئيس الأميركي دونالد ترامب، للصحافيين في البيت الأبيض أمس، إن «كل الخيارات على الطاولة»، بعد أن أعلن اعترافه بغوايدو رئيساً واعتباره حكومة مادورو «غير شرعية». وفي تفسير لـ«الخيارات» الأميركية ضد كاراكاس، لم يستبعد مسؤول في الإدارة التدخل العسكري «إذا اختار مادورو وزمرته الرد بعنف»، كما نقلت وكالة «فرانس برس».

يذكر أن إعلان ترامب تضمن دعوة للدول الغربية إلى الانضمام إلى خطوته، وتهديداً بأن إدارته ستستخدم «إمكانات قوتها الاقتصادية والديبلوماسية كافة من أجل استعادة الديمقراطية في فنزويلا». ديموقراطية يبدو أنها لا تشمل أصوات من اقترع قبل أيام لدورة أخرى لمادورو، بل تقتصر على «الجمعية الوطنية» (البرلمان) المسيطر عليها اليمين الليبرالي، وتعدّ شرعيتها محط جدل دستوري واسع، فضلاً عن أن الدستور الفنزويلي لا يمنحها صلاحية إلغاء أصوات المقترعين للرئيس.

الحدث الفنزويلي منذ تطورات أمس، وفضلاً عن كونه محطّ استقطاب في القارة اللاتينية التي تشهد تراجعاً للقوى اليسارية في الحكم بلغ ذروته مع انتصار اليمين المتطرف في البرازيل، بات موضوع انقسام دولي بعد الاعتراف الأميركي بالانقلابيين. لكن الدعوة الأميركية التي رفضتها المكسيك عبر التمسك بالاعتراف بمادورو، وكذلك الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي اختار إجراء اتصال تضامني مع مادورو، لم تلق تجاوباً حتى ليل أمس من كل الدول الغربية. وقد انضمت دول في الأميركتين إلى إعلان ترامب، هي كندا وتشيلي وبيرو وكولومبيا والأرجنتين والبرازيل والباراغواي، إلا أن الأصعب على مادورو هو «غدر» الإكوادور برئاسة لينين مورينو، المنقلب على يساريته.

هل «وافق» ترامب على استهداف سليماني؟ ماكريستال يصفه بـ «محرك الدمى الإيراني القاتل»

الراي الكويتية ـ ٢٠١٩/١/٢٤

تستعر حرب الاستخبارات الخفية بين الولايات المتحدة واوروبا، من ناحية، وإيران، من ناحية ثانية، في وقت تنتشر تقارير، لم يمكن التأكد من صحتها، مفادها بان واشنطن تسعى لاستهداف قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليماني، وان الرئيس دونالد ترامب «وافق» على اي عملية تستهدف المسؤول الايراني.

وما عزز هذه التقارير، مقالة بقلم الجنرال المتقاعد ستانلي ماكريستال قال فيها، انه اثناء عمله في العراق، كاد ان يستهدف موكب سليماني، الذي كان متجها من إيران الى كردستان العراق، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك، وان ذلك ربما لم يكن القرار الصحيح.

وفي سياق الحرب الاستخباراتية المتصاعدة بين الطرفين، قام عملاء مكتب التحقيقات الفيديرالي (اف بي آي) باعتقال المذيعة في تلفزيون «برس تي في» الايراني، مرضية هاشمي، ابان وصولها الى مطار سانت لويس في ولاية ميسوري الجنوبية، قبل اسبوعين. ولم تعلن الجهات القضائية عن سبب التوقيف، وهو صمت يحظره القانون الاميركي، باستثناء في الحالات المتعلقة بالأمن القومي. ومثلت مرضية ثلاث مرات امام هيئة محلفين، فيما قال مسؤولون قضائيون انها تمثل بصفة شاهد.

ومرضية من مواليد الولايات المتحدة، وتحمل جوازين: اميركي وايراني. لكن عملها في التلفزيون، الذي تموله الحكومة الايرانية، يسمح للسلطات الأميركية باعتباره عملا في منصب حكومي لدى حكومة اجنبية، وهو ما يتطلب اجبارها التخلي عن جوازها الاميركي. وكان الكونغرس اصدر، قبل شهرين، قانونا طلب فيه باجبار تسجيل اي صحافي – اميركي او مقيم في أميركا – ممن يعمل في وسائل اعلامية تمولها حكومات اجنبية، على انه «عميل»، ما يتوجب تصريحه الى وزارة العدل عن اي اموال يتقاضاها من عمله هذا.

ومن غير الواضح سبب اعتقال مرضية، لكنه اعتقال اثار حفيظة طهران، التي استدعت قنصل سويسرا لدى ايران، الذي يمثل بدوره المصالح الأميركية في الجمهورية الاسلامية، وابلغته احتجاجا رسميا على اعتقال المذيعة.

وسبق لواشنطن ان احتجت رسمياً عبر القنوات نفسها على اعتقال اميركيين من اصول ايرانية، فما كان من طهران الا ان ردت بالقول ان الاميركيين من اصول إيرانية هم إيرانيون، وانه لا يحق لاميركا الاحتجاج على كيفية معاملتها لايرانيين. وبالذريعة نفسها ردت واشنطن على اعتقال مرضية، بالقول انه لا يمكن لطهران الاحتجاج على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع مواطنة اميركية.

لكن خلف الجدال الرسمي يبدو ان هناك حرباً استخباراتية بين البلدين، وان اعتقال المذيعة، جزء من هذه الحرب.

وفي السياق نفسه، قامت المانيا بوقف رحلات خطوط طيران «ماهان» الايرانية الى اراضيها. وتذرعت برلين باسباب امنية. وعلمت «الراي» من مصادر اميركية ان القرار سببه اعتقاد الماني ان طهران استخدمت رحلات

«ماهان» الى المانيا لدعم «تنظيم ثلاث عمليات ارهابية»، هي محاولة تفجير عبوات في باريس في مكان انعقاد المؤتمر السنوي لتنظيم «مجاهدين خلق» الايراني المعارض، ومحاولة اغتيال معارضين ايرانيين في النمسا، ومحاولة اغتيال معارض ايراني في الدانمارك.

والحرب الاستخباراتية بين ايران والغرب تجري بالتزامن مع حرب فعلية تشنها القوة الجوية الاسرائيلية على اهداف في سورية تابعة لايران، و«حزب الله»، وقوات تابعة للرئيس بشار الأسد وتساند الايرانيين والحزب اللبناني.

وكان لافتا في هذا السياق، خروج اسرائيل عن صمتها، للمرة الاولى منذ سنوات، وقولها علناً انها شنت هجمات ضد اهداف ايرانية في سورية، وهو ما يعتبره المسؤولون الاميركيون جزءا من الحملة العالمية المتصاعدة ضد الجمهورية الاسلامية.

والى الحروب الاستخباراتية والحرب فوق اراضي سورية، يبدو ان الادارة الأميركية جدية في مواجهة ايران، لا في حرب عسكرية تقليدية في الخليج، ان تطورت الامور في هذا الاتجاه، بل في حرب خفية تستهدف كوادر وقادة ايرانيين، مثل سليماني، الذي يبدو انه يتصدر لائحة الايرانيين المستهدفين.

ووصف ماكريستال، سليماني بـ «محرك الدمى الايراني القاتل»، وقال ان «فيلق القدس» هو مزيج من القوات الخاصة الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية (سي آي اي)، وانه على مدى فترة توليه قيادة هذا الفيلق، منذ العام ١٩٩٨، نجح الجنرال الايراني في تعزيز قدراته، وان«براغماتية سليماني حولت الفيلق الى لاعب رئيسي في الاستخبارات والمال والسياسة ابعد من حدود ايران».

«واشنطن بوست»: هل سيعزل ترامب؟ ٥ أساطير عن رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية

كاتب: Ronald Weich مصدر: Five myths about congressional oversight شارك

فريق العمل ـ ساسة بوست ـ ٢٠١٩/١/٢١

أحرز الديمقراطيون انتصارًا كبيرًا في الانتخابات النصفية الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أكسب الحزب الأزرق سلطة رئاسة اللجان، وممارسة الرقابة على الفرع التنفيذي للسلطة، بعد فوزهم بغالبية المقاعد في الكونجرس الجديد، وفوز الديمقراطية نانسي بيلوسي برئاسة المجلس.

وتُشير صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية إلى أنَّ بعض المُتهكمِّين يتنبأون بحالةٍ من الهرج والمرج الحزبي، لكنَّها تعتقد في الوقت نفسه أنَّ رقابة الكونجرس هو أمرٌ جللٌ، وله تأثيرٌ ضخم على سياسات الحكومة.

إلَّا أنَّ هناك بعض الأساطير المُتداولة عن رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية. وفي تقريرها عن المسألة، أوضحت الصحيفة خمسًا من تلك الأساطير:

الأسطورة الأولى: رقابة الكونجرس هي وسيلةٌ لكسب النقاط السياسية

بحسب الصحيفة، في أعقاب الانتخابات النصفية الأمريكية حذر ميتش ماكونيل، النائب الجمهوري عن ولاية كنتاكي وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، من أنَّ الديمقراطيين «سيضطرون لتحديد المدى المناسب استراتيجيًا لملاحقة الرئيس. ولستُ مُتأكِّدًا من نجاح الأمر بالنسبة لهم».

وعلى غرار ماكونيل، كتب الرئيس ترامب في تغريدةٍ نُشِرَت في نوفمبر (تشرين الثاني) «احتمالية ملاحقة الديمقراطيين للرئيس تسببت في صداعٍ كبير للبورصة!». واشتكى في وقتٍ سابقٍ من أنَّ مجلس النُوَّاب «سيُهدِرُ أموال دافعي الضرائب في التحقيق معه»، مُهدِّدًا «بأنه يمكن أن يتعامل معهم بالمثل».

لكنَّ صحيفة «واشنطن بوست» ترى أنَّ الرقابة ليست لُعبة، بل آلية دستورية رئيسة، وحجر زاويةٍ في نظام الضوابط والموازين الهيكلي الذي بُنِيَت عليه الحكومة الفيدرالية. ولا يُمكِن للكونجرس أن يضطلع بمهامه الدستورية دون سلطة التحقيق في مدى تنفيذ قوانينه بدقةٍ وإنفاق الأموال التي خصَّصها في محلها. وأيَّدت المحكمة مرارًا وتكرارًا ممارسة الكونجرس للرقابة، ويتضمَّن ذلك سلطة اللجان لإصدار مذكرات الاستدعاء؛ لأنَّ الرقابة «هي جزءٌ مُتأصِّلٌ في العملية التشريعية».

ومنذ عام ١٧٩٢ حقَّق الكونجرس في الإخفاقات العسكرية بالمناطق الغربية، وكشف عن المخالفات المالية في ظل إدارتي جرانت وهاردينج، وكان له الفضل في كشف فضيحة ووترجيت. ومَهَّدت رقابة الكونجرس الطريق أمام الإنجازات التشريعية البارزة، مثل إصلاحات التعاقدات الحكومية والرقابة على ممارسات وكالات الاستخبارات، وتنظيم تجارة التبغ.

وترى «واشنطن بوست» أنَّه من الوارد تعرُّض تلك السُلطة لإساءة الاستخدام من أجل أغراضٍ حزبيةٍ في بعض الأحيان، كما يظهر في تصريح كيفين مكارثي، النائب الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا وزعيم الأغلبية السابق في مجلس النُوَّاب، بأنَّ لجنة بنغازي البرلمانية (تشكَّلت للتحقيق في الهجوم على قنصلية بنغازي) كانت ناجحةً؛ لأنَّها دمَّرت أرقام استطلاعات هيلاري كلينتون، لكنَّ الصحيفة تؤكد أنَّ إساءة استغلال السلطة أمرٌ وارد في أي فرعٍ داخل الحكومة. وبعيدًا عن ملاحقة الرئيس، الرقابة هي وظيفة الكونجرس.

الأسطورة الثانية: إذا كانت بيلوسي جادةً فستقوم بتعيين لجانٍ برلمانية

تُشير «واشنطن بوست» في تقريرها إلى مقطع الفيديو الذي صدر عام ٢٠١٧ على يد مجموعةٍ من الجمهوريين الكارهين لترامب، تحت قيادة إفان ماكمولين المُرشَّح الرئاسي السابق، والذي دعا الكونجرس إلى «اختيار لجنةٍ حزبيةٍ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي من أجل الوصول إلى الحقيقة» بشأن علاقات ترامب المزعومة بروسيا. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب، في استجابةٍ لمطالب التقدُّميين، أنَّ مجلس النواب سيُعيد تشكيل لجنةٍ برلمانية مُختصَّةٍ بأزمة المناخ. ويستقي هذا النوع من اللِّجان الإلهام من تحقيقات لجنة ووترجيت التي قادها النائبان سام إرفين (النائب الديمقراطي عن كارولاينا الشمالية) وهوارد بيكر (النائب الجمهوري عن ولاية تينيسي).

لا تُشكِّل اللجان البرلمانية بديلًا لعمل لجان الكونجرس الدائمة، رغم قُدرتها على تسليط الضوء على قضايا تحظى باهتمامٍ وطني. فضلًا عن أن المُشرِّعين المُعيَّنين بها يتمتَّعون بخبرةٍ كبيرةٍ في القضايا التي تقع ضمن

نطاق صلاحية لجانهم، ويمتلكون معرفةً وثيقةً بوكالات السلطة التنفيذية التي يُشرفون عليها. وفضلًا عن ذلك، تمتلك اللجان الدائمة سلطة تحويل نتائج الرقابة إلى تشريع، بخلاف بعض اللجان البرلمانية. فعلى سبيل المثال، عمل إيليا كومينجس، النائب الديمقراطي عن ولاية ماريلاند والرئيس القادم للجنة الرقابة والإصلاح الحكومي بمجلس النواب، مع رئيس اللجنة السابق جاسون تشافيتز، النائب الجمهوري عن ولاية يوتا، على كشف عيوب الإدارة في وكالة الخدمة السرية، وعملت اللجنة على حماية المُبلغين عن المُخالفات في إدارة أمن وسائل النقل.

الأسطورة الثالثة: صلاحيات السلطة التنفيذية تتفوَّق على رقابة الكونجرس

خلال العام الماضي، أشار ستيف بانون، المُساعد السابق لترامب، إلى صلاحيات السلطة التنفيذية بوصفها أساسًا كافيًا لرفض الإجابة عن أسئلة لجنة الاستخبارات بمجلس النواب، بما فيها الأسئلة حول تسلُّم ترامب للمنصب، وهو ما سبق تعيينه في السلطة التنفيذية.

وأشار ترامب، وفقًا لما أفادت به صحيفة «واشنطن بوست» في سبتمبر (أيلول)، إلى تلك الصلاحيات بوصفها مُبرِّرا لرفض السماح بنشر آلاف الصفحات من سجلات فترة عمل بريت كافانو المُرشَّح للمحكمة العليا كموظفٍ في البيت الأبيض.

لكنَّ الصحيفة ترى أنَّ تلك الصلاحيات تحمي الاتصالات التي يجريها الرئيس ومُستشاروه المُباشرون فقط، وليس المسؤولين الأقل شأنًا أو المستشارين المؤقتين أثناء فترة انتقال السلطة. ولا يُعَدُّ ذلك الامتياز مُطلقًا؛ إذ يُقاس بالمقارنة مع حاجة الكونجرس للحصول على معلوماتٍ تُمكِّنه من تنفيذ واجباته الدستورية.

وتشير «واشنطن بوست» في ذلك الصدد إلى بعض السوابق. إذ شكَّكت المحاكم الفيدرالية في تلك الصلاحيات التنفيذية المطلقة حين سعت اللجنة القضائية بمجلس النواب لتنفيذ مذكرات الاستدعاء للحصول على شهاداتٍ بشأن إقالة وكلاء وزارة العدل في عهد إدارة جورج بوش الابن، وكذلك سعت لجنة الرقابة بمجلس النواب في عهد أوباما للحصول على وثائق وزارة العدل المُتعلِّقة بالتحقيقات الفاشلة في الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي مواجهة تلك السوابق وعدم الرغبة في المخاطرة بصدور حكمٍ نهائيٍ من المحكمة العليا، تسعى السلطة التنفيذية عادةً إلى استيعاب طلبات الرقابة التشريعية عوضًا عن مقاومتها. وفضلًا عن ذلك يمتلك الكونجرس أدواتٍ أخرى لإجبار السلطة التنفيذية على التعاون مع طلبات الرقابة، ومنها سلطة المحفظة. فوفقًا لإيرفين ناثان، المستشار العام السابق في مجلس النواب، يُمكن للمجلس تعليق تمويل بعض الوكالات التنفيذية حتى تمتثل لطلباتها.

الأسطورة الرابعة: يُمكن للشهود دائمًا اللجوء إلى التعديل الخامس للدستور

تروي صحيفة «واشنطن بوست» قصةً حدثت في عام ١٩٨٧، حين قال المُقدِّم البحري أوليفر نورث، أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنةٍ مُشتركةٍ في مواجهة تُهَمٍ مُتعلِّقة بقضية إيران–كونترا، إنَّه «يرفض باحترام» الإجابة على أسئلةٍ بعينها «استنادًا إلى حقوقي في التعديل الخامس للدستور». وتتطرَّق الصحيفة أيضًا إلى جلسة استماعٍ أُخرى أُجريت عام ٢٠١٣ بشأن تدقيق دائرة الإيرادات الداخلية في أوضاع المنظمات التي تسعى للحصول على إعفاءٍ ضريبي. إذ استغلَّت لويس ليرنر، المسؤولة الكبيرة في دائرة الإيرادات الداخلية، حق

التعديل الخامس للدستور للامتناع عن الشهادة بمعلوماتٍ قد تدينها، وقالت لأعضاء لجنة الرقابة بمجلس النواب: «لن أُجيب على أي أسئلةٍ أو أُدلي بشهادتي اليوم».

ترى الصحيفة أنَّ تلك السوابق توضح فاعلية التعديل الخامس للدستور في الكونجرس بالفعل، لكنَّ رؤساء اللجان يمتلكون سلاحًا مهمًا ضد هذا الأمر. إذ يسمح قانونٌ فيدراليٌ للكونجرس باستصدار أمرٍ قضائيٍ يُجبر الشاهد على الإدلاء بشهادته مع حصانةٍ محدودةٍ من المقاضاة الجنائية، وبالتالي تجاوز الصلاحيات التنفيذية التي تحمي أي شاهدٍ من الإدلاء بمعلوماتٍ قد تُجرِّمه. ويستغل الكونجرس تلك السلطة باقتصاد (إذ يُمكن أن تُؤثر تلك العملية على المحاكمات اللاحقة، كما حدث حين أجبرت لجان إيران–كونترا نورث على الإدلاء بشهادته)، لكنَّها سلطةٌ يضمنها الدستور. وفضلًا عن ذلك، تُعد الاستعانة بالتعديل الخامس للدستور كارثة علاقاتٍ عامةٍ لأي مسؤولٍ في السلطة التنفيذية والإدارة التي يخدم فيها، لهذا تكون عادةً الملاذ الأخير.

الأسطورة الخامسة: الرقابة وحدها ستنجح في إسقاط ترامب

تشير «واشنطن بوست» إلى أنَّه قبل أكثر من عام، توقَّعت جنيفر روبين، كاتبة الأعمدة في الصحيفة، أن سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس عام ٢٠١٨ «ستكون خطوةً فتَّاكةً سياسيًا بالنسبة لترامب». وفي العام المنقضي، أعلن سام نونبيرج حليف الرئيس أنَّ «عام ٢٠١٨ يدور حول إنقاذ رئاسة ترامب». وفي الأسبوع الماضي ارتأى كريس سيليزا، مُعلِّق شبكة «سي إن إن»، أنَّ رقابة كونجرس الديمقراطيين «ستُحوِّل حياة ترامب إلى جحيم».

وترى الصحيفة أنَّ الرقابة تُعَدُّ أداةً قوية بالفعل، لكنَّها تنفي كونها حلًا سحريًا؛ إذ ربما تضاءل الاهتمام الشعبي بجلسات الاستماع، ويُمكن أن تؤدي عملية الرقابة تلك التي تهدف إلى كشف المخالفات المحتملة إلى عواقبَ غير مقصودةٍ إذا حازت أهدافها التعاطف، كما حدث حين أصبح نورث بطلًا في بعض الدوائر لمماطلته لجان إيران–كونترا. فضلًا عن ذلك نجح عددٌ من الرؤساء مؤخرًا في التغلب على التحقيقات التي ظنَّ المُحلِّلون أنَّها ستُضعِفُهم، مثل تحقيق الكونجرس في الجدل الدائر بشأن فضيحة «ترافيل جيت» وفضيحة «وايت ووتر» خلال فترة رئاسة بيل كلينتون الأولى.

وحتى إذا أدَّت نتائج الرقابة في النهاية إلى نجاح مجلس النُوَّاب الذي يُسيطر عليه الديمقراطيون في إدانة ترامب، وهو الاحتمال الذي قالت بيلوسي إنَّها لا تستبعده، تعتقد «واشنطن بوست» أنَّ الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لإدانته في مجلس الشيوخ الذي يُسيطر عليه الجمهوريون ستكون مهمةً شاقة.

قطاع غزة في معادلة الدويلة

محمد حجازي . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/٢٣

عقدت مؤسسة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، ورشة عمل بين غزة ورام الله بعنوان تطورات الأوضاع الفلسطينية، بحضور نخب سياسية وازنة.

ما لفت انتباهي في هذه الورشة خروج البعض عن السياق العام في التفكير، أو ما يصطلح على تسميته التفكير خارج الصندوق، بالحديث عن رؤية جديدة للحل ناتجة عن استعصاء إنجاز إنهاء الانقسام ووحدة البنية السياسية الفلسطينية. وتتلخص وجهة نظرهم في البحث عن صيغة مختلفة في الحل، من خلال تركيز البنية السياسية الفلسطينية في قطاع غزة، وأن تكون الضفة الغربية ساحة نضال ومواجهة، وبشكل آخر ترحيل الحكومة بما لها لقطاع غزة كما اصطلح أحد الأصدقاء على تسميتها.

كان الإطار العام للنقاش يركز على ضرورة تفعيل مفاعيل الضغط الجماهيري والحزبي لدفع الأطراف لإنهاء الانقسام، لأن لا خيار أمام الفلسطينيين إلا بوحدتهم السياسية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالقضية الفلسطينية، ولكن أن يتحدث ثلاثة من الأصدقاء الوطنيين المعروفين بمواقفهم الواضحة من الانقسام وهم من خارج أصحاب الانقسام "فتح وحماس" شيء يدعو للتفكير والحوار، لأن هذا الطرح وإن كانت نواياه صادقة لكنه في جوهره يشكل مصيدة كبيرة للحركة الوطنية في رقعة أرض خالية من الموارد ومحاصرة من الاحتلال.

هناك الكثير من المخاطر إزاء هذا الطرح تمس وحدة شعبنا الاجتماعية والسياسية، لأن في جوهر هذا الطرح تكمن فكرة حل السلطة في الضفة وبقائها في قطاع غزة، بهذا الشكل ستكون الأمور فيما لو قمنا بترحيل الحكومة والبنية السياسية المرافقة لها، حل السلطة يشكل خسارة مضاعفة للفلسطينيين في هذه المرحلة التي يجب أن نحافظ فيها على مؤسساتنا الوطنية وعلى وحدتها، ترحيل الحكومة إلى غزة وحتى وإن بقيت الوزارات والمؤسسات، بالتأكيد ستكون وصفة جاهزة للانهيار وهناك تجارب واضحة في الحالة الفلسطينية، سواء عندما تم نقل مركز القرار الفلسطيني من قطاع غزة إلى مدينة رام الله همش القطاع، وعندما حوصر ياسر عرفات في مقره في مدينة رام الله رفض الذهاب إلى قطاع غزة، لأنه يعلم أن الصراع في الضفة ومدينة القدس، وهنا تطرح معادلة أو مفاضلة، ما هو الشكل المناسب للفلسطينيين لتدعيم صمودهم وتعزيز مؤسساتهم في الضفة؟.. قيادة الناس والمؤسسات بالتليفون أو عبر تقنية الفيديو كونفرنس في حل قمنا بترحيل الحكومة إلى قطاع غزة، أم تعزيز القيادة المركزية، وهي الحكومة في الحلقة المركزية للنضال الفلسطيني أي النضال ضد المستعمرات الاستيطانية في مدينة القدس والضفة الغربية، أعتقد الشكل الثاني هو الأنسب لأن الزج بكل إمكانيات الفلسطينيين النضالية في الضفة والقدس هو الأساس، لأن قطاع غزة أينما ذهب سيبقى خارج الحسابات الإسرائيلية من جهة الأطماع والاستيطان، مشكلة إسرائيل مع قطاع غزة هي الكتلة البشرية التي تقترب من ٢ مليون نسمه تعيش في شريط ضيق وبدون موارد.

تبرز مشكلة حقيقية أخرى لأصحاب هذا الطرح وهي المس بوحدة شعبنا السياسية والاجتماعية، خاصة وأن هناك الكثير يقال عن هذا الجانب حيث نجح الاحتلال وأخطاؤنا في خدش هذا الهدف السامي وهو وحدة الشعب من خلال بنية سياسية واحدة، والأمثلة كثيرة في مقدمتها الانقسام وصراع الأجندات، لأن نقل البنية السياسية من الضفة للقطاع سيولد شعورا لدى شعبنا في الضفة والقدس أنهم تركوا لوحدهم يواجهون مصيرهم منفردين في مواجهة تغول الاحتلال والاستيطان .

وفي الجانب الاقتصادي هل من الحكمة التخلي عن موازنة السلطة الفلسطينية أو الجزء الهام منها، وهي أموال المقاصة الفلسطينية التي بحوزة الاحتلال، لأن من الطبيعي أن تخرج المخططات الإسرائيلية الجاهزة من الأدراج، وفي مقدمة ذلك مشروع الإمارات السبع، تحويل الضفة إلى كانتونات ومعازل حقيقية وإدارة هذه المعازل من خلال إدارات محلية تتحكم بالضرائب والتجارة العامة مع ملاحظة أن ذلك سيكون تحت هيمنة الاحتلال، وهنا يبرز سؤال من جهة أخرى: كيف من الممكن أن يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة بدون أن يكون القطاع جزءا من الموازنة العامة للسلطة ؟، فما بالنا أن يقوم الاحتلال بتوزيع أموال المقاصة " الضرائب الفلسطينية التي يجبيها الاحتلال وفق بروتوكول باريس الاقتصادي " على الادارات المحلية بالضفة ويحرم منه الكيان المعادي في قطاع غزة.

والسؤال الأهم: إذا كان الانقسام بلغ مراحل خطيرة فهل من الممكن أن نتوقع أن تقبل حركة حماس بأن يشاركها أحد في حكم قطاع غزة "درة التاج الإخواني"، وأن تتخلى عن الأموال التي تجنيها من القطاع لصالح حركتها السياسية؟.. الجباية الضريبية هي أحد معوقات المصالحة، لأن حركة حماس لا تستطيع الاستمرار كحركة وفصيل، بدون الاستئثار بأموال الضرائب التي تجنيها من القطاع.

وفي النهاية لابديل عن الحوار والنقاش ولكن التفكير خارج الصندوق له محدداته الخاصة. وأعتقد أن الحلقة المركزية في نضال الفلسطينيين على الصعيد الداخلي هو بإنهاء الانقسام، وهذا لا يتم إلا إذا قال الشارع كلمته، وهذا بحاجة للتفكير خارج الصندوق لتوحيد الجهود لوأد وإسقاط الانقسام.

فلسطين: السيناريو الأسود

رازي نابلسي . السفير الثقافي . العدد (٣٢٨) . كانون الثاني/ ٢٠١٩

(باحث من فلسطين)

ما السيناريو الاسود في فلسطين، مع انهيار منظمة التحرير كإطار قيادي للنضال الوطني الفلسطيني ومع كل الخراب العربي في المحيط؟ هو ذاك الذي سيُهاجم فيه في يوم من الأيام مستوطنو "حلاميش" بشكل علني وبكثافة قرية "النبي صالح" ويقتلون سكانها بأسلحتهم الأوتوماتيكيّة..

شارع بعرض بضعة أمتار فقط يفصل ما بين قرية "النبي صالح" الفلسطينيّة، ومستوطنة "حلميش" المُقامة على أراضي القرية. على اليسار، يشكّل السياج الكهربائي حدود المستوطنة القابلة للتوسّع، وهي تتوسّع فعلياً في جميع الاتجاهات.. فيتم في كل مرة نقل السياج! أمّا يميناً، فتقع قرية النبي صالح المُحاطة ببرج عسكري وآليّات وكاميرات مُراقبة وحاجز تفتيش للداخلين والخارجين. داخل القريّة، يعيش الفلسطينيون المحاصرون، تُقتحم منازلهم بشكل شبه يومي على يد قوّات الاحتلال التي تعتقل كُل من يرمي حجراً، وكُل من ينشط سياسياً. أمّا في الجهة الاخرى، فيعيش المستوطنون الإسرائيليون، مسلّحون بآلة تعمل على إطلاق القتل أوتوماتيكياً، ووسط بنى أمنيّة – تكنولوجيّة تمنحهم التفوّق الكلّي عسكرياً، بالإضافة إلى جيش يحميهم، ومركز تعليمي – أيديولوجي من الأخطر في الضفّة الغربيّة، يختص بتحضير أبناء الصهيونيّة المتديّنة للخدمة العسكريّة قبل الدخول الى الجيش: أيديولوجياً، وعسكرياً. وبينهما، حرفياً ورمزياً – بين اللص والضحيّة – لا يقف إلّا اللص الأساسي: جيش الاحتلال ذاته. ولذلك، ليس غريباً في فلسطين اليوم، أن جهاز "الشاباك" هو عملياً من يحقّق بقيام بعض الشبّان المستوطنين بقتل الشهيدة عائشة الرابي، بعد أن أعلن الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس أنه يثق بالقضاء الإسرائيليّ.

أجهزة الأمن الإسرائيليّة، وبعد انهيار منظّمة التحرير الفلسطينيّة وتحوّلها إلى مجرّد هيئة إداريّة تنسّق أمنياً مع الاحتلال، باتت هي الفاصل الوحيد في الضفّة الغربيّة بين الفلسطينيّ ومستوطن مهووس يسعى إلى إعادة بناء مملكة إسرائيل التوراتيّة. وعلى الرغم من أن هذا يبدو غريباً جداً، إلّا أنه ما يجري في كُل مرّة ينجرف فيها المستوطنون في الضفّة الغربيّة لتخريب الاستراتيجيّة الإسرائيليّة التي تسعى إلى ضم الأراضي وقتل السكّان بصورة أقل بشاعة وأكثر "تحضراً". وهذا ما حصل فعلياً مع قيام المستوطنين بإحراق عائلة دوابشة (في تموز/يوليو ٢٠١٥، في قرية دوما من محافظة نابلس): قتل الفلسطيني ليس هو الأزمة، فالجيش يقتل يومياً، ولكنه يتحوّل إلى أزمة فعليّة دوليّة إن كان شكله هو حرق عائلة عن بكرة أبيها وهي تنام في أسرّتها. فمن شأن هذا مثلًا أن يسحب قادة الجيش والدولة إلى محكمة الجنايات الدوليّة، ما يؤثّر فعلياً على استراتيجيّة إسرائيل بتصوير ذاتها على أنّها "حالة تنوّر في الشرق المتخلّف والوحشي". وبكلمات أخرى: الإبادة غير المنظّمة من الممكن أن تؤدّي في عالم السوشيال ميديا والكاميرات إلى ضرر، يستدركه النظام الاستعماري من خلال منظومة القانون الاستعماري التي تشكّل هي ذاتها أداة سيطرة على الفلسطيني. وهذا مثلاً ما صرّح به الادّعاء العسكري

الإسرائيلي حول ضرورة مُحاكمة الجندي الذي أعدم الشهيد عبد الفتّاح الشريف أمام الكاميرات، فقال "إن لم نحاكمه نحن، سنُحاكَم في لاهاي".

خلاف تكتيكي على محو الفلسطيني

لم يكُن كلام الادّعاء العسكريّ مجرّد تبرير، بل هو جاء بعد خلافات خرجت إلى العلن بين قطبين في السياسة الإسرائيليّة: المستوطِن بصفته قاعدة الأصوات، والسياسي والإعلامي ومؤسّسات الدولة المُختلفة، خاصة الأمنيّة والقضائيّة. لا يدور هذا الخلاف حول الهدف الاستراتيجي المتمثّل في محو الفلسطيني رمزياً ومادياً، فالدولة هي من سرقت الأرض ووطّنت المستوطِن، ولا تزال تحميه وستبقى تحميه بكافة الوسائل، بدءاً من الحاجز العسكري وبرج المُراقبة حتى أكبر محفل دولي تُدافع إسرائيل فيه عن استيطانها وسيطرتها على الشعب الفلسطينيّ. هذا الخلاف في جوهره تكتيكيّ يتعلق بالطريق الأمثل لإلغاء ومحو الفلسطيني: أن يُقتل تدريجياً وبطريقة منظّمة، عبر السياسات الأمنية والاقتصادية والمادية والقضائية – أي عبر مجموع منظومات السيطرة الاستعمارية التي تحويها الحقيبة الصهيونية، أم يقتل بطريقة غير منظّمة، مستندة إلى الإرهاب الذي يمارسه المستوطِن. يُحاكَم المستوطن أحياناً حين تخرج ممارساته إلى العلن، فيأخذ حكماً مُخفّفاً في أفضل الأحوال. وفي حالات أخرى يخرج بعد المُحاكمة إلى موقع قيادي كما حصل مع زئيف حيفر، المسؤول عن تفجير سيّارة رئيس بلديّة نابلس السابق، بسّام الشكعة في ١٩٨٠. فهو يشغل اليوم منصب رئيس منظّمة "أمناه" المسؤولة عن الاستيطان في الضفّة الغربيّة، وهي تموَّل حكومياً.

الإبادة غير المنظّمة يمكن أن تؤدّي في عالم السوشيال ميديا والكاميرات إلى ضرر، يستدركه النظام الاستعماري من خلال منظومة القانون الاستعماري التي تشكّل هي ذاتها أداة سيطرة على الفلسطيني. وهذا مثلًا ما صرّح به الادّعاء العسكري الإسرائيلي حول ضرورة مُحاكمة الجندي الذي أعدم الشهيد عبد الفتّاح الشريف أمام الكاميرات: "إن لم نحاكمه نحن، سنُحاكَم في لاهاي".

الخلاف التكتيكيّ بين المستوطنين ومؤسسات الدولة الاستعماريّة انفجر في العام ٢٠٠٥، عند الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة وإعادة الانتشار وإخلاء المستوطنات في القطاع. في تلك اللحظة، انقسمت قيادات المستوطنين: فدعا بعضهم الى محاربة الدولة ومقاطعتها، بينما كان آخرون يدعون الى الهجوم إلى الأمام والتغلغل في مؤسسات الدولة. انتصر الرأي الثاني. وبحسب المحلِّل الإسرائيلي في الشؤون العسكرية – الاجتماعية يغيل ليفي، فإن قيادات المستوطنين عززت التغلغل بمؤسسات الدولة، وخاصة الأمنية والتشريعية، بهدف منع أي عملية إخلاء مستقبلي لمستوطنات الضفة الغربية . ومنذ ٢٠٠٥، بات حزبهم، "البيت اليهودي"، يسيطر فعلياً على ثلاث وزارات مهمّة: الزراعة وهي الوزارة المسؤولة عن الاستيطان وموارده الماليّة، القضاء حيث يُتخذ القرار النهائي بخصوص إخلاء مستوطنة أو تشريع أخرى جديدة، ووزارة التربيّة والتعليم التي تبث المضامين والتعبئة الاجتماعيّة. هذا طبعاً بالإضافة إلى التغلغل في الحزب الحاكم "الليكود"، وفي الجيش من خلال المدارس التحضيرية للخدمة العسكرية المخصصة لأبناء "الصهيونيّة المتديّنة"، وهي الإطار الأيديولوجي الأبرز حالياً لعملية توسيع الاستيطان، وتؤمن بـ"أرض إسرائيل" الكاملة، وتنظر إلى الصهيونية العلمانية على

أنّها حركة كافرة، لكنّها تؤمن بالمُقابل أن "الخلاص سيأتي بيد السفهاء والكفّار من بني إسرائيل". وعلى هذا دلّلت التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن الصهيونيّة بعد جريمة حرق عائلة دوابشة، حيث وُجدت منشورات وتعاليم تُشير إلى أن هدف هؤلاء هو إحداث ثورة على نظام الحكم العلمانيّ الإسرائيليّ، وإقامة آخر يستند إلى حكم التوراة والشريعة اليهوديّة.

"نابلس أهم من حيفا"..

بقيت "الصهيونيّة المتدينة"، كتيار أيديولوجي، مهمّشة في الخارطة السياسية الإسرائيلية الى أن اختار "حزب العمل" العلماني منحها المساحة المادية التي تتوسع فيها وتتطور اجتماعياً وسياسياً. وكانت هذه المساحة هي مستوطنات الضفة الغربية، وخاصة في الخليل ونابلس. في تلك اللحظة التقت مصالح كُل الأطراف: العلمانيّة أرادت الصهيونيّة المتديّنة كأيديولوجيا يُمْكنها العيش في الضفّة الغربيّة وسط حالة من الخطر، ما يُوفّر للمشروع الاستعماري المستوطنين الذين يحتاجهم في الضفّة، وهم وحدهم من كانوا على استعداد لترك رفاهية تل أبيب والانتقال إلى التلال والعيش بين الفلسطينيين. أمّا الصهيونيّة الدينيّة فكانت مصلحتها في أن يتوفّر لها حيّز مادي، فضاء، تستطيع فيه النمو بعيداً عن التهديد العلماني، وقريباً من منابع فكرها. وهو ما جسّده رد عضو الكنيست عن حزب الليكود، على سؤال وُجه له خلال ندوة، حول العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، فقال "إذا كانت هذه الدولة فعلاً يهودية، فنابلس أهم من حيفا". وهذا ما يضعنا أمام الحالة الراهنة، حيث تصاعد الاعتداد بالتوراة على حساب ايديولوجيات اخرى كانت حاضرة بقوة، وهو أيضاً ما يوضِّح اختلاف بعض الملامح بين احتلالي ١٩٤٨ و١٩٦٧، حيث كان الاول يطوِّر مقولات "الخلاص" من الاضطهاد في أوروبا القومية و"نفي المنفى".

دلّت التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن الصهيونية بعد جريمة حرق عائلة دوابشة على وجود منشورات وتعليمات تُشير إلى أن هدف تيار "الصهيونيّة المتديّنة" المنتشر بين المستوطنين هو إحداث ثورة على نظام الحكم العلماني الإسرائيلي، وإقامة آخر يستند إلى حكم التوراة والشريعة اليهودية، ولو انهم يؤمنون بأن "الخلاص سيأتي بيد السفهاء والكفّار من بني إسرائيل".

أما من حيث التوزّع الديمغرافي، فينقسم المستوطنون في الضفة الغربية إلى قسمين أساسيين: الشريحة الأولى هي أبناء الصهيونيّة المتديّنة التي تشكّل الضفة الغربية الأرض الروحية بالنسبة لهم، ويسكنون عادة في المستوطنات المُقامة على التلال بالقرب من القرى الفلسطينية، في البؤر الاستيطانية الموزعة في جميع أنحاء الضفّة. أمّا الشريحة الثانية فهي أبناء الطبقة الوسطى الإسرائيلية الذين يسكنون الضفة بسبب الأسعار المنخفضة للعقارات والتسهيلات التي تقدّمها الحكومة. وهؤلاء يقيمون في المستوطنات الكبيرة كأرائيل ومعاليه أدوميم، وهي عملياً غير مطروحة للبحث في المفاوضات، وتمتلك بنى تحتيّة مثبّتة، ومناطق صناعية، بالإضافة إلى أنها ترتبط بمستوطنات الساحل الفلسطيني من خلال شبكة طرق سريعة، تضمن للمستوطِن الوصول إلى مكان عمله في تل أبيب خلال نصف ساعة. وهم أساساً من عناهم شارون حين قال "المستوطنون المأدلجون مقاتلون، ولكننا لا نستطيع الاعتماد فقط عليهم لبناء مشروع متكامل في الضفة، علينا استقطاب

الطبقة الوسطى من خلال شبكة طرق تربطهم بمدن المركز وبمراكز العمل". أبناء الصهيونيّة المتديّنة هم الأكثر تطرفاً وتوقاً للدم بين المستوطنين في الضفة الغربية، الذين قد يصل عددهم في المستقبل بحسب "المركز الفلسطينيّ للأبحاث التطبيقيّة" (أريج) إلى حوالي ٨٠٠ ألف مستوطن (هم حالياً حوالي ٤٥٠ ألفاً). وفي بعض المحافظات، كسلفيت مثلاً، يتجاوز حالياً عدد المستوطنين عدد الفلسطينيين.

السيناريو الأسود

كتب بن غوريون مقاله "نحو المستقبل" رداً على جابوتنسكي الذي أراد احتلال كُل فلسطين دفعة واحدة. يقول: "لم يحن بعد الوقت الذي نتحدّث فيه عن مستقبل "أرض إسرائيل" السياسي. نحن نريد تثبيت مواقعنا وأقدامنا في أرضنا". ويُتابع "لن أهدّد الحلم لطموحات مُراهقة". وهنا تحديداً نرى الوعيّ الصهيونيّ للمشروع الذي يتصدون له: يخوضون حرباً منظّمة ومحضّرة جيداً، يتوقّفون قبل انهيار كُل شيء، يتمركزون ويثبّتون أقدامهم، يحصلون على شرعيّة دوليّة، وينطلقون بصورة منظّمة نحو الخطوة المُقبلة. وفي هذا كلّه، كان المستوطن جندياً في منظّمة إرهابيّة أو متحصّناً خلف دبّابة، ويخضع لقرار مركزيّ.. لو كان غير ذلك، لقُتل على الفور. وليس ببعيدة زمنياً الأيّام التي كانت تحتاج فيها الصهيونيّة الى جيب عسكري ومُرافقين وطائرة حتّى يستطيع المستوطن التنقّل داخل الضفّة الغربيّة.

تقاطعت مصالح كُل الأطراف: العلمانيّة أرادت الصهيونيّة المتديّنة كأيديولوجيا توفّر للمشروع الاستعماري الكتلة البشرية التي يحتاجها، المستعدة لترك رفاهية تل أبيب والانتقال إلى التلال والعيش بين الفلسطينيين. أمّا الصهيونيّة الدينيّة فكانت مصلحتها في أن يتوفّر لها حيّز مادي، فضاء، تستطيع فيه النمو بعيداً عن التهديد العلماني، وقريباً من منابع فكرها.

الظروف في فلسطين تغيرت الآن: الحركة الوطنيّة التي كانت تنظّم الجماهير، تسلّحها، تستقطبها، تعبئها وتقودها، تحوّلت إلى مجرّد هيئة إداريّة تتعاون مع الاستعمار لقتل روح الجماهير ونزع سلاحها حرفياً ورمزياً، وإنهاكها سواء كان ذلك من خلال سياسات الاقتصاد النيوليبراليّ أم بواسطة القمع أو التيئييس. أمّا عربياً، فقد باتت قضيّة فلسطين وشعبها ثقلاً على أنظمة تسعى للتطبيع مع إسرائيل، وباتت الأنظمة الأخرى منهكة بفعل الاقتتال الداخلي العربي وأزمة اللجوء الأشمل الذي يضم إليه السوري واليمني والعراقي والمصري. والسؤال: ما نتائج هذا على الحالة الاستعماريّة في فلسطين؟ هناك أولًا نشوة من القوّة في صفوف المستوطنين الذين باتوا يُهاجِمون ليلاً ونهاراً، الشجر والبشر، المركبة والراكب، المُسالم والمُقاتل... وفي الوقت الذي كانوا فيه يحتمون خلف مدرّعة، يجلسون اليوم في العراء ليهاجموا ليلاً دون أن يراهم أحداً، ويختفون ليتحضّروا لتحقيق أجهزة الأمن (كما نشرت الصحافة الإسرائيليّة عن المستوطنين الذين قتلوا الشهيدة عائشة الرابي، وكيف أنهم كانوا تحضّروا لتحقيقات الشاباك). أما النتائج على النظام السياسيّ ذاته، فيشهد عليه تقلّص حزب بن غوريون إلى عدد مقاعد أحادي الرقم (دون العشرة!) وعلى طريق الاندثار الكلي، لتنقسم الخارطة بين يمين تقليدي تصحيحي يتبع جابوتنسكي، ويمين جديد يقوده نفتالي بينيت وأييلت شاكيد، يحصل في استطلاعات الرأي على عدد مقاعد

من خانتين ويكون يمين المستوطِنين. وليس إعتباطاً أن أييلت شاكيد زارت عائلات المستوطنين الذين يحقّق معهم الشاباك، لتقديم الدعم اللازم لهم.

السيناريو الأسود في فلسطين هو ذاك الذي سيُهاجم فيه في يوم من الأيام مستوطنو "حلاميش" قرية "النبي صالح" بأسلحتهم الأوتوماتيكيّة، فيبطشون بالأهالي. في النظريات العسكرية، يُقال أنه يتوجّب دائماً على المُهاجم ترك طريق هروب للضحيّة... وأما طريق أريحا – الأردن فهي غالباً غير مفتوحة، ولكن ما زالت هناك ٢٥ ألف شقة فارغة في رام الله وحدها، وغيرها في المُدن المركزيّة الفلسطينيّة.. والهرب إليها من قبل أبناء المُدن الصغيرة والقرى مستمر، ليتوسّع الاستعمار أكثر وأكثر حول المعازل الفلسطينيّة الخمسة: أريحا، بيت لحم، الخليل، جنين، ورام الله.

انهيار «صفقة القرن»

عبد المجيد سويلم . الأيام . ٢٠١٩/١/٢٤

كثيرون يتعاملون مع التوجهات الأميركية والسياسات الأميركية باعتبارها «القدر الذي لا يُردّ ولا يُصدّ».

وكثيرون، أيضاً، ومعظمهم من العرب يرون في كل ما تريده الولايات المتحدة وكأنها أوامر واجب تنفيذها والالتزام بها.

وكثيرون من هؤلاء يعتبرون أن الولايات المتحدة هي وليّة النعمة، وحامية الحِمَى، ولولاها ومن دونها فإن فرصتهم في الحياة معدومة أو شبه معدومة.

ويذهب بعض هذا البعض إلى ما هو أبعد من ذلك.

هؤلاء يرون أن لا مناص من تقديم الولاء التام والتماهي التام مع السياسة الأميركية خوفاً من أن يجري لهم ما جرى مع الذين من قبلهم من أنظمة كانت تُعتبر مُقرّبة جداً من البيت الأبيض، ولكن البيت الأبيض تخلّى عنها بكل بساطة وسهولة، وهنا بالذات لا تنقص هؤلاء الأمثلة من نظام الشاه في إيران وحتى نظام مبارك في مصر.

عندما أقدمت الولايات المتحدة على «صفقة القرن» [قبل تقديمها]، واعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقلت سفارتها إليها، ثم أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لديها، وقطعت كل مساعداتها عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، واعترفت ضمنياً بالاستيطان والمستوطنات، وشرّعت تواجده وبقاءه فإنها (أي الولايات المتحدة) تكون قد أعطت لإسرائيل من هذه الصفقة كل شيء كانت تريده وربما أكثر مما كانت تريد.

الاستنتاج المنطقي الأول، هو أن «صفقة القرن» بعد كل الذي حصلت عليه إسرائيل لم تعد ضرورية لإسرائيل، إذ يكفيها من هذه الصفقة ما أنجزته، خصوصاً وأن الجانب الآخر والمفترض من هذه الصفقة بالرغم من كل ما يمكن أن ينطوي عليه من إجحاف بالحقوق الوطنية الفلسطينية إنما هو ما لا تريده إسرائيل، وما لا تريد له أن يتحقق، أو حتى أن يرد في الصفقة.

أي بالرغم من أن «الفتات» الذي يخبئه ترامب لنا في ذلك الشق المفترض من الصفقة لا يلبي أية مطالب وطنية فلسطينية، إلاّ أن إسرائيل تعتبر هذا الفتات من قبيل لزوم ما لا يلزم.

وبذلك فإن الصفقة تكون قد اهتزت قواعدها وتوشك على السقوط من زاوية التمنّع الإسرائيلي عن قبولها، وعدم حماستها للاستمرار بها.

هذا هو بالضبط السبب الأهم والأكبر لمسلسل تأجيل الصفقة. وإذا كانت إسرائيل قد لعبت الدور الحاسم في تأجيل الإعلان عن هذه الصفقة، فإن الموقف الفلسطيني الصلب في مواجهتها، والحسم والعزم والإرادة السياسية القوية التي اتسم بها الموقف الفلسطيني قد جعل من هذه الصفقة هشّة إلى أبعد حدود الهشاشة والضعف.

وإذا كان بعض مستشاري الرئيس ترامب قد أوهموه بأن القيادة الفلسطينية في وضع صعب، وأنها أضعف من أن تتمكن من رفض الصفقة أو الوقوف في وجهها فقد تبين الآن أن هؤلاء المستشارين قد استغفلوا رئيسهم، أو أنهم

كانوا على توافق تام وتنسيق كامل مع حكومة التطرف اليميني في إسرائيل، إذ حصلت إسرائيل على كل ما تريد و»لا بأس» أن تنتهي الصفقة عند حدود ما غنمتها منها، أو أن مستشاري السوء هؤلاء وبكل ما عرف عنهم من «تصهين» كامل الأوصاف قد أوهموا رئيسهم الذي يتسم بدرجة عالية من السذاجة والارتجال، بأن العرب، أيضاً، ليس أمامهم سوى تقديم الطاعة والولاء في ظل (التهديدات) الإيرانية لهم، وفي ظل حاجتهم الماسة للولايات المتحدة، وحتى إسرائيل لمواجهة هذا «الخطر»، الذي يداهمهم أو الخطر الذي تمثله إيران على وجودهم كله.

هنا بدأ الرئيس الأميركي يدرك أن الصفقة لم تعد حيّة، ولم يعد ممكناً طرحها بالصيغة التي كانت تعكسها تلك الأوهام والتصوُّرات التي زيّنها له فريقه المتصهين.

صحيح أن بعض العرب قد أعطوه بعض المؤشرات التطبيعية التي تجعله يطمئن إلى الولاء، ولكنه أدرك بالمقابل أنه يستحيل عليهم تجاوز الرفض الفلسطيني للصفقة، ويستحيل عليهم أكثر «هضم» مسألة القدس، وما تمثله من خطر قد لا يقلّ عن الخطر الذي تمثله إيران عليهم، وذلك بسبب حساسية المسألة الفلسطينية عند الشعوب العربية، وبسبب خطورة هذه الحساسية فيما يتعلق بالقدس تحديداً.

نتنياهو الذي يعتبر نفسه قد فاز بالإبل يعمل ليل نهار من أجل إيجاد زبائن جدد لنقل السفارات، وينوي أن يبتزّ كل من هو قابل للابتزاز في هذا العالم لتكريس ما غنمه من «الصفقة»، ويسعى بكل الوسائل «لإثبات» أن العرب يتهافتون عليه للحصول على دعمه «الأمني»، وأنهم جاهزون لتجاوز المسألة الفلسطينية برمتها، إلاّ أن الواقع الفعلي يقول إن حدود هذا «التهافت» ضيقة للغاية وأن حظها من النجاح وفرصتها تكاد تكون معدومة.

وبالنظر إلى المحيط الدولي فإن أحداً جاء في هذا العالم لم ينظر إلى هذه الصفقة بعين الرضا أو القبول، حتى وإن كان الرفض الرسمي لها موارباً، وحتى لو أن اللهجة الدبلوماسية ما زالت طاغية في ثنايا هذا الرفض.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين فإن اللهجة الدبلوماسية للرفض ليست طاغية بل وان رفض هذه الصفقة من قبل هذه الأطراف يتم بالتخلّي تماماً عن هذه اللهجة.

نقطة الضعف في كل هذه الموازنة هو قطاع غزة، لأنّه المنفذ الوحيد لكي يتم إعادة إحياء طرح هذه الصفقة، أو ضخ دماء جديدة فيها، والخوف أن يتمكن نتنياهو بمساعدة قطر من فصل القطاع عن الجسد الوطني بعد استجابة حركة حماس لهذا الشرك الذي ينصب لنا جميعاً هناك.

لهذا كله فإن القيادة الفلسطينية مطالبة أن تقف أمام هذا المنفذ الخطر بكل حنكةٍ وحكمةٍ وتروٍّ، وبكل حسمٍ وعزمٍ لسدِّ هذا المنفذ وصد هذا الخطر.

حينها وحينها فقط يمكن أن نقول ونحن في غاية الاطمئنان أن «صفقة القرن» قد انهارت، والوقائع التي يعتقد اليمين المتطرف في إسرائيل بأنه قد غنمها وأصبحت جزءاً من الأمر الواقع هي في طريقها إلى الانهيار، أيضاً.

معبر رفح والوقائع الجيوسياسية

عدلي صادق ـ (ذا أراب ويكلي) ـ ٢٠١٩/١/٢٠

مع استمرار المصريين في جهودهم نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية حتى تستعيد غزة طابعها كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما تسمى عملية السلام، كانت حماس ومعسكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس يتصرفان بطريقة غير عقلانية. كانا يفتقران إلى رؤية استراتيجية للوضع، في حين استمر سكان غزة في المعاناة.

منذ أن تولت السلطة الفلسطينية السيطرة على الجانب الفلسطيني من معبر رفح الحدودي في غزة، أصبح المعبر يُفتح بين الحين والآخر المعبر نتيجة للاتفاقيات ذات الصلة التي عقدت بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة.

وكانت مصر قد أغلقت المعبر عن قصد، حتى لا يفقد قطاع غزة طابعه باعتباره أرضاً محتلة. وتفتح مصر المعبر في بعض الأحيان لأسباب إنسانية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تترك أي قوات لها داخل القطاع بعد فك ارتباطها بغزة في العام ٢٠٠٥، فقد حاصر الإسرائيليون الأراضي الفلسطينية وسيطروا عليها. وحتى الآن، استمرت إسرائيل في تسجيل المواليد وإصدار بطاقات الهوية لسكان غزة. وما تزال العملة الإسرائيلية متداولة في القطاع، وما تزال البنوك في غزة مرتبطة بالنظام المصرفي الإسرائيلي.

عندما تم فتح المعبر، تم بذلك إنشاء جغرافية جيوسياسية ثالثة بحكم الواقع في غزة، والتي تم وفقها فصل القطاع عن الضفة الغربية. وقد عزز هذا الواقع الجيوسياسي الجديد حركة حماس –وهي فرع من جماعة الإخوان المسلمين– في غزة، وهو شيء لا يرغب الجانب المصري في قبوله. كما كانت القضية أيضاً ضارة بمعادلة وجود فلسطين موحدة.

في المقابل، لم يتحقق نفس النوع من الجغرافيا السياسية المستقلة للفلسطينيين في الضفة الغربية على الحدود الأردنية الفلسطينية. ويكشف هذا الواقع في غزة عن خطط لإنشاء كيان فلسطيني منفصل في القطاع، وهو ما حرص المصريون على تجنبه لأسباب تتعلق بالأمن، بقدر ما تتعلق بالتزامهم التاريخي بالقضية الفلسطينية.

عندما انتزعت حماس السيطرة على غزة من السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧، ظل معبر رفح مغلقاً –إلا في الحالات الإنسانية العاجلة. وقد حاولت حماس الفوز باعتراف مصري بسلطة حماس الأمنية على المعبر على الجانب الفلسطيني، لكن المصريين لم يلتزموا بذلك لأن القضية كانت تتجاوز القرارات المصرية؛ فقد اعترض الجانب الإسرائيلي على ذلك، وأيد الأميركيون الموقف الإسرائيلي بطبيعة الحال.

ومع استمرار المصريين في جهودهم نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية حتى تستعيد غزة طابعها كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما تسمى عملية السلام، كانت حماس ومعسكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس

يتصرفان بطريقة غير عقلانية. كانا يفتقران إلى رؤية استراتيجية للوضع، في حين استمر سكان غزة في المعاناة.

في البداية، رفضت حماس شرعية عملية السلام التي كانت قد جلبتها إلى السلطة في غزة في المقام الأول. ورفضت حماس اتجاه تخفيف التصعيد مع إسرائيل ودعت إلى المقاومة المباشرة. وتحولت غزة إلى منصة لإطلاق الصواريخ ودعاية المقاومة.

ناسبت هذه التطورات نوايا إسرائيل العدوانية بشكل جيد للغاية. وأصبحت غزة محصورة بين المقاومة وبرنامجها الهجومي، حتى انتهى الأمر بالفلسطينيين في غزة، بما في ذلك حماس، إلى الوقوف في موقع الدفاع.

لوقف الأعمال الشريرة التي يقوم بها الإسرائيليون، وجدت حماس نفسها ملتزمة بنظرية مقاومة دفاعية وبعقد اتفاقات الهدنة والاضطرار إلى إدانة صواريخها. ومنذ ذلك الحين، استطاعت حماس فقط أن تعبر عن الحسرة على الجرائم التي يرتكبها العدو في غزة، وتطلب من أطراف مختلفة أن تتوسط.

في هذا المناخ المرتبك، كان المصريون يحاولون حل الخلاف الفلسطيني وتحقيق المصالحة، لكن الأمر كان أشبه باتخاذ خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء. وأظهر عباس قدراً كبيراً من التعنت. واستمر المصريون في المحاولة معه، لكنه ظل يطالب بإزالة ما تدعى أسلحة الدفاع عن النفس التي تمتلكها المقاومة الفلسطينية في غزة، وهو شرط لا يقبله أي فلسطيني.

وأخيراً، أصبح واضحاً أن عباس لا يرغب –ولم يرغب– أبداً في المصالحة. ومع ذلك، ثمة اختلاف بسيط بين الأوقات السابقة والحالية.

في السنوات السابقة، رفض كلا الطرفين التصالح لأن كلاً منهما كانت لديه أوهامه وتصوراته الخاطئة الخاصة. لكن ما حدث في الآونة الأخيرة هو أن حماس تخلصت من معظم أوهامها ولم تعد السبب الرئيسي في فشل المصالحة. وفي المقابل، يريد عباس من حماس الاستسلام والتخلي عن أسلحتها. ولكن لمن؟ لسلطة هي المسؤولة عن تدمير مؤسساتها الخاصة؟ لسلطة اختطفها عباس وحاشيته من دون أي أساس قانوني أو دستوري؟

ينبغي أن يقال أنه عندما تولت قوات الشرطة الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية السيطرة على معبر رفح، فإنها سهلت على المسافرين عبور الحدود إلى الجانب المصري باحترام. أما بالنسبة للرحلة بعد ذلك إلى القاهرة، فما تزال في انتظار المزيد من التفاهمات بين عباس ومصر لإنهاء معاناة الفلسطينيين أثناء دخولهم وخروجهم. ومع ذلك، لم يفعل عباس ذلك بعد.

حركة «فتح» والأسئلة الصعبة

ياسر الزعاترة ـ العرب القطرية ـ ٢٠١٩/١/٢٣

كيف للحل التفاوضي والتعاون الأمني أن يحقق شيئاً لقضية فلسطين؟ السؤال الكبير الذي لا تملك «فتح» إجابته!

«فتح» تمنح العدو «احتلالاً فاخراً» وليس السلطة لأن الأخيرة تغدو لا شيء لو تمردت عليها أو رفعت عنها الغطاء.

عقلية القبيلة التي تتبع شيخها بصرف النظر عن وجهته.. نفس القبيلة وقفت مع عرفات ضد القيادة الحالية، حين فرضها الخارج.

كثير هو الكلام السطحي الذي يتردد حول هذا البؤس الذي تعيشه القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، لكن أكثره تداولاً هو ذلك الذي يحيل المسؤولية إلى الانقسام الواقع في الساحة الفلسطينية، بين حركتي «فتح»، و»حماس»، أو بين سلطتين في قطاع غزة والضفة الغربية.

ويُمعن هذا التحليل في سطحيته حين يتحدث عن الانقسام بوصفه صراعاً على السلطة لا أكثر، ولا صلة له بالبرنامج السياسي للحركتين، كما يتجاهل أنه بين طرفين.

تحتكر حركة «فتح» تمثيل الطرف الأول، مع حركات هامشية الحضور والتأثير، بينما تلتحم مع «حماس» في المعسكر الثاني، أو تقترب منها حركات مهمة، في مقدمتها حركة «الجهاد»، وقريباً منها الجبهة الشعبية.

لا يسأل أصحاب هذا التحليل أنفسهم عما كان عليه الحال قبل الانقسام الذي وقع منتصف عام ٢٠٠٧، وهل كان الحال على ما يرام قبلها؟ أم أن الوضع هو ذاته من حيث السياسات التي تتبعها القيادة الفلسطينية المعترف بها عربياً ودولياً كممثل للشعب الفلسطيني؟!

ثم إن جوهر القضية الراهن لا يتعلّق بقطاع غزة، لأن إخراجه تماماً من الصراع المباشر لا يغير الكثير، إذ يمكن أن يغدو بمثابة دولة «مجاورة»، كما هو الحال مع ما كانت تسمى «دول الطوق»، أي سوريا ولبنان ومصر والأردن.

ثم غدت «دول جوار» لدولة الاحتلال، سواءً اعترفت به ووقعت معه اتفاقيات، كما هو الحال مع مصر والأردن، أم بقي الأمر مجرد ترتيبات أمنية مع هدوء مفروض، كما هو الحال بالنسبة لسوريا ولبنان.

لا «حماس» تقبل بذلك طبعاً، ولا الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لكننا نتحدث في سياق من الحوار مع أولئك الذين يحيلون المشكلة برمتها إلى الانقسام، ويتجاهلون بُعده السياسي في الخلاف بين برنامجين. ما تريده القيادة الفلسطينية التي تسيطر على السلطة و«فتح» ومنظمة التحرير لم يعد سراً بحال.

فهي تريد ضمَّ القطاع إلى الضفة الغربية في سياق من «التعاون الأمني»، والتعويل على التفاوض، حتى وهي تعلم تماماً أنه ما من قيادة إسرائيلية من اليمين إلى اليسار يمكنها أن تقدم للشعب الفلسطيني عرضاً مقبولاً، والنتيجة أن ما يجري هو تجريب للمجرّب.

من يراقب واقع السلطة في الضفة الغربية يدرك أنه أمام قيادة متعايشة مع واقع الاحتلال، راضية بالإبقاء على سلطة تشبه الدولة في خدمته، حتى لو رفضت التوقيع على اتفاقيات نهائية تضع حداً للصراع. إذ ما قيمة هذا الرفض مقابل تكريس سلطة في خدمة الاحتلال، مع تغييب لأي مقاومة يمكن أن تكون مكلّفة للاحتلال، وتدفعه تبعاً لذلك إلى تغيير مواقفه؟!

هنا ينهض السؤال الكبير المتعلق بحركة «فتح»، فهي اليوم تقبل بدور حزب سلطة تحت الاحتلال، وتكتفي بتوجيه سهامها إلى حركة «حماس»، مع شيء من الخطابة ضد الاحتلال، والافتخار برفض «صفقة القرن» أو ما يشبهها.

كيف لبرنامج من هذا النوع أن يحقق شيئاً للقضية الفلسطينية؟ إنه السؤال الكبير الذي لا تملك «فتح» ولا كوادرها إجابة عنه، والإجابة الوحيدة المتوافرة هي هجاء الخصم الفلسطيني، والتذكير بنقائصه، واستخدام هذا الموقف في حشد الحركة وكوادرها، بدل أن يتم حشدهم ضد احتلال يواصل الاستيطان والتهويد دون توقف.

إنها عقلية القبيلة التي تتبع شيخها، بصرف النظر عن الوجهة التي يذهب إليها، وهي القبيلة التي وقفت مع عرفات –رحمه الله– ضد القيادة الحالية، حين فرضها الخارج.

ولما آلت إليها الأمور، صارت عندها (عند القبيلة) مقدّسة، وبرنامجها هو البرنامج العظيم الذي ينبغي الالتفاف من حوله. برنامج المقاومة الحقيقي للاحتلال ينبغي أن يكون في الضفة الغربية، حيث يوجد جيش الاحتلال ومستوطنوه، لكن «فتح»، تمنحه «احتلالاً فاخراً»، فيما توجّه سهامها للخصم الفلسطيني، الذي أصبح العدو الأهم.

نعم، «فتح» هي التي تمنح العدو «احتلالاً فاخراً»، وليس السلطة، لأن الأخيرة تغدو لا شيء لو تمردت عليها الحركة، أو رفعت الغطاء عنها.

والنتيجة أن أزمة القضية الكبرى هي في القيادة الفلسطينية الحالية، لكن جوهرها هو في الحركة التي تمنح الغطاء لتلك القيادة وتسير وراءها وتهتف لها، حتى وهي تأخذ القضية من تيه إلى آخر.

قراءة في تقرير استراتيجي إسرائيلي لعام ٢٠١٩

فايز رشيد ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٢٤

في إسرائيل تتواجد عشرات المعاهد والمراكز البحثية، وفي الشؤون الاستراتيجية والسياسية، يوجد منها الكثير أيضا، أهمها: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، المركز المتعدد المجالات في هرتسيليا، الذي ينظم مؤتمرات سنوية منذ عام ٢٠٠٠. معهد دراسات الأمن القومي، التابع لجامعة حيفا. معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، مركز بيغن ـ السادات للأبحاث الاستراتيجية، معهد الاستراتيجية الصهيونية، معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي وغيرها.

مؤخرا كَشف معهد «أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي في تقرير استراتيجي أصدره منذ أيام، أن التهديد الأبرز لعام ٢٠١٩ على أمن إسرائيل، هو اندلاع حرب في شمال فلسطين المحتلة، مع سوريا وحزب الله وإيران. وأكد المعهد في تقريره، الذي سلمه لرئيس الدولة رؤوفين رفلين، أن مصدر قلق إسرائيل، هو تطوير القدرات الصاروخية الدقيقة لحزب الله اللبناني، إلى جانب تطوير قدرته الدفاعية الجوية، وامتلاكه صواريخ أرض بحر بعيدة المدى. وأوضح، أنَّه في حال اندلعت الحرب فإن إسرائيل لن تواجه جبهة واحدة، وإنما ستكون في مواجهة مع سوريا وحزب الله وإيران في الشمال، ومع قطاع غزة في الجنوب.

وأوصى المعهد الأمني بضرورة استمرار العمل لمنع نقل سلاح نوعي جديد لحزب الله، قادر على كسر توازن التفوق العسكري الإسرائيلي، مشدداً على الاستعداد التام للعمل ضد الصواريخ الدقيقة القادرة على إصابة الأهداف بدقة عالية. أيضا، وضع المعهد احتمالا بإمكانية اندلاع مواجهات عسكرية على كل الجبهات في الوقت ذاته.

وقال المعهد في تقريره، الذي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»: إن «أسباب القلق الإسرائيلي من الواقع الإقليمي تبدأ في التواجد العسكري الإيراني في سوريا، الذي بات حقيقة واقعة، وصولا إلى أن فصائل المقاومة باتت غير مردوعة، فضلا عن قابلية الوضع في الضفة الغربية للاشتعال». وأشار التقرير الذي شارك في إعداده العديد من الجنرالات والوزراء والضباط الإسرائيليين إلى أن «معظم الجبهات المحيطة بإسرائيل باتت شبه متفجرة، بانتظار الصاعق الذي قد يشعلها». وأكد أنه «في حال تحقق هذا السيناريو القائم على فرضية مواجهة عسكرية شاملة، فإن إسرائيل لن تكون أمام جبهة واحدة انفرادية، وإنما قد تجد نفسها أمام «حرب الكل». التقرير انتقل في الحديث عن «تدهور الوضع في الضفة الغربية» فمن المتوقع أن تعلن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن صفقة القرن بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن فرص نجاحها تبدو ضئيلة للغاية، وفي أحسن الأحوال ستنجح إسرائيل في معركة تحميل الفلسطينيين الذنب عن عدم إنجاح الصفقة»، وأكد أن «الأسباب الصريحة هي: حالة عدم الاستقرار الأمني للسلطة الفلسطينية، مع تقديرات باحتمال قرب نهاية عهد أبو مازن، وفي المدى البعيد احتمال الذهاب نحو حل الدولة الواحدة ومخاطرها، وسوف تترك آثارها الخطيرة على إسرائيل كـ«دولة قومية للشعب اليهودي».

أما عن مواجهة الملف النووي الإيراني، فقال التقدير إن «هناك احتمالا ضعيفا لتحقق هذا السيناريو، مع وجود سيناريوهين يتضاءلان هذا العام: أولهما أن تنجح إيران في إنتاج سلاح نووي على غرار كوريا الشمالية، أو سقوط النظام الإيراني، لكن كل المؤشرات تؤكد استقراره، ولديه القدرة على قمع أي معارضة داخلية». وختم بالقول إن «العلاقة مع الولايات المتحدة تتمثل في أن الدعم الأمريكي لإسرائيل مستمر، لكن على إسرائيل التجهز للقرارات المفاجئة التي قد يتخذها ترامب، من ذلك إخراج القوات الأمريكية من سوريا، الذي قد يساعد أعداء إسرائيل على الاستمرار في برامجهم التسلحية داخل سورياوانطلاقا منها».

بداية، فإن استنتاجات هذا التقرير لعام ٢٠١٩، تشكّل نقلة نوعية عن آخر خمسة تقارير أصدرتها آخر خمسة مؤتمرات استراتيجية في هرتسيليا من المؤتمر ١٤ وحتى ١٨، وفيها تُجمع على أن إسرائيل لم تكن في وضع أمني أفضل مما عليه في هذه السنوات، بالإضافة إلى قبول رسمي عربي بها، لم يتحقق بمثل هذه الصورة لها من قبل، وما رافق ذلك من انفتاح عربي واسع عليها، الأمر الذي حدا بهذه المؤتمرات إلى اتخاذ توجه للمناداة بإقامة تحالف بين إسرائيل والدول العربية، التي سمتها بالمعتدلة.

من الواضح أن طبيعة التطورات في المنطقة على مدى السنوات الخمس السابقة على الأصعدة السورية واللبنانية وقطاع غزة، تركت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على نظرية الأمن الإسرائيلية، التي وصلت في السنوات الأخيرة إلى وضع أكثر ارتياحا مقارنة مع ما قبلها. بالطبع لا يتوجب أن ننسى عامل التواجد الروسي في سوريا، والقرار الأمريكي بسحب القوات من سوريا. أيضا معروف عن إسرائيل أن استنتاجات معاهدها البحثية، تتحول رأسا إلى القيادة العسكرية الإسرائيلية، التي تعمل مباشرة على تغيير قواعد الاشتباك الأمنية مع أعدائها، كما أنها تترك تأثيراتها على إمكانية التغيير في النظرية الأمنية الإسرائيلية بمجملها، لاسيما وأنه جرى تعيين رئيس أركان جديد في إسرائيل، وهو أفيف كوخافي خلفا لغادي أيزنكوت. لقد كتب الخبير العسكري الروسي إيغور سوبوتين، في الصحيفة الروسية «نيزافيسيمايا غازيتا» حول ذلك قائلا «لقد تخلت تل أبيب عن سياسة التكتم على عملياتها في سوريا، وانتقلت إلى التبجح بها، وآخر هذه العمليات العسكرية، العدوان الواسع الذي شنته على سوريا فجر ٢١ يناير الحالي، بما في ذلك من رسالة إلى روسيا فحواها، أن إسرائيل لن تلتزم بالتهديدات الروسية لها، وللتأكيد على ذلك، تعامل نتنياهو ببساطة شديدة مع شن العدوان، فهو غادر إسرائيل في زيارة إلى تشاد، وحرص على أن يصرّح قائلا: بأن هذه الزيارة هي قهر للفلسطينيين والإيرانيين. لطالما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أن إسرائيل ستواجه الوجود العسكري الإيراني، لكنه نادرا ما صرح علانية عن عمليات محددة.

القضية الثانية، التي تسترعي الانتباه في التقرير: أن إسرائيل، ورغم المتغيرات الرسمية العربية في العلاقة معها، ورغم امتلاكها ميزان قوى متقدما على جيرانها مجتمعين (وفقا لما قاله نتنياهو في البرازيل مؤخرا في احتفال تنصيب الرئيس الجديد بولسارينو) «بأنها باتت القوة العسكرية الثامنة على صعيد دول العالم»، ورغم مرور سبعة عقود على إنشائها، فإنها مازالت تعاني من هاجس الأمن لديها، كما التهديد الوجودي لها. كلّ هذا يلعب دورا رئيسيا، إن في استمرار وتصعيد سياساتها العدوانية المستمرة على الشعوب العربية، أو في سنّها للقوانين المؤكدّة على تواجد دولتها على كلّ أرض فلسطين التاريخية، إضافة إلى هضبة الجولان العربية السورية.

من زاوية أخرى يلاحظ تعاظم نسبة اليمين الاكثر تطرفا في شارعها، كما تبين الإحصائيات الإسرائيلية، كما أطماعها التوسعية في الأرض العربية، بما يدلل على حالة زيادة العداء الشعبي العربي لها، فالسلام مع الأنظمة هو غير السلام مع الشعوب، فرغم أنها عقدت ثلاث اتفاقيات سلام مع دول عربية، غير أنها فشلت في التطبيع مع شعوب هذه الدول (باستثناء الحالة الفلسطينية التي تعاني احتلالا اسرائيليا مباشرا، بمعنى أن التعامل مع إسرائيل مفروض فرضا على شعبنا، وليس خيارا). صحيح، أن محاولات أمريكية إسرائيلية غربية وبعض عربية جرت لتغييب الصراع الرئيسي مع إسرائيل في الذهنية العربية، واستبداله بصراعات مذهبية، طائفية، إثنية، لكن على المدى الاستراتيجي، سيظل الصراع الشعبي العربي مع إسرائيل هو الأساس، وستظل القضية الفلسطينية هي المركزية بالنسبة للأمة العربية، فمعظم إشكالات المواطن العربي في دولته هي بسبب الوجود الإسرائيلي نفسه، بالمعنى التاريخي. هذا لا يعني إلقاء تبعة كل الإخفاقات العربية في شتى المجالات على الوجود الإسرائيلي، لكن هذا الوجود هو عامل مساعد في هدم البني العربية في كافة المجالات .

على الصعيد الاستراتيجي، ليس منتظرا أن تقوم إسرائيل بتغيير جلدها، فلغتها السائدة مع العالم العربي، هي لغة العنجهية والقوة والصلف والعربدة وفرض السياسات التي تريدها بالقوة، بدون أن يلجمها أحد (كما حدث في الهجمات المتعددة على سوريا وغيرها)، ولطالما صرّح نتنياهو «بأن العرب لا يأتون إلا بالقوة»، لذا ليس منتظرا أن تجنح إسرائيل للسلام على المدى القريب المنظور، ما يعني تزايد حالة العداء لها من كافة الشعوب العربية، هذا فضلا عن إمكانية حدوث تغيرات دراماتيكية رسمية عربية مستقبلا، قد لا تكون في صالحها، ما يعني أن هاجس الأمن سيظلّ مصاحبا لوجودها، بما يعنيه من أخطار تتهدد هذا الوجود نفسه، إذ أن كثيرا من الإسرائيليين يرون أن الخطر على مستقبل دولتهم، ينبع من السياسات العدوانية الدائمة لها.

مستقبل «إسرائيل» بين التفاؤل والتشاؤم

عوني صادق . الخليج . ٢٠١٩/١/٢٤

يطلق بعض «الإسرائيليين» على بنيامين نتنياهو اسم «ملك إسرائيل»، وسبق لهم أن أطلقوه على الجنرال أرئيل شارون، انطلاقاً من معطيات معينة أهمها التمسك بما يسمونه «إسرائيل الكبرى» التوراتية. يمكن أن يضاف في حالة نتنياهو كونه أطول رؤساء الحكومات «الإسرائيلية» عمراً في السلطة منذ قيام دولتهم، وعدم وجود منافس حقيقي له وهو على عتبة حكومته الخامسة. مع ذلك، ينقسم «الإسرائيليون» اليوم إلى قسمين: قسم «متفائل» يرى أن سياسة نتنياهو ستحقق لهم أحلامهم، وقسم «متشائم» يرى أن هذه السياسة ستفضي إلى كارثة تؤدي لانهيار الدولة القائمة. وبين المتشائمين والمتفائلين يدور جدل اشتد في الأسابيع الأخيرة، وشارك فيه مؤرخون وسياسيون وجنرالات، بدأ بالمقابلة التي أجرتها مع المؤرخ الصهيوني بني موريس صحيفة (هآرتس- ٩-١-٢٠١٩)، ثم الردود عليها. وسأتوقف عند أبرز ردَّين قرأتهما، على ما اعتبر «نبوءة» المؤرخ.

في مقال له عنونه «إسرائيل بين تعزيز الجيش ورؤيا المؤرخ والجنرال»، نشر في صحيفة (معاريف- ١٤-١-٢٠١٩)، أراد يوسي أحيمئير الرد على «أبرز المتشائمين» بمستقبل «إسرائيل»، فبدأ بأقوال موريس الذي رأى أنه «غير مؤهل» للتنبؤ، مشدداً على أن موريس الذي رأى أنه «بعد ٣٠-٥٠ سنة سيتغلب الفلسطينيون علينا كيفما اتفق...»، وعلق عليها قائلاً: «ليس كل مؤرخ يسمح لنفسه بأن يتنبأ بالمستقبل، وبالكاد ينجح في أن يحلل ويصف الماضي»! وانتقل الكاتب بعد ذلك إلى ما كتبه اللواء احتياط اسحق بريك، مأمور شكاوى الجنود الذي أثار بدوره زوبعة كبيرة بالتقرير الذي وضعه حول «جهوزية الجيش الإسرائيلي»، فيرى أن نظرته هي الأكثر تشاؤماً ويلخص أقواله بأنه «في غضون سنة إلى سنتين قد نصل إلى نقطة اللاعودة»، وأضاف: «هذه الدولة تعيش على التايتنك. يعيش الجيش الأزمة الأشد التي رأيتها منذ تجندت للخدمة النظامية العام ١٩٦٥».

ويرد الكاتب بقوله: إن نبوءة موريس ستتبدد لأنه ليس أول المتنبئين بالخراب الذين تبددت نبوءاتهم. أما أقوال بريك، فسيقول عارفون آخرون: إن الجيش «الإسرائيلي» أصبح اليوم القوة العسكرية الأقوى في المنطقة، وأنه ذو قوة وقدرات لم يكن مثيل لها قط! وفي رأيه أن الأمر يقتضي أن تعيش «إسرائيل» لسنوات طويلة على حرابها وهكذا تضمن مستقبلها. أما دور القيادة في السنوات التالية فهو أن تعمل على أن يتعزز الجيش أكثر فأكثر، وإلا ستتحقق رؤيا اللواء الشجاع وعظيم الحقوق، وسيتجسد الكابوس كما يرسمه المؤرخ»!

الرد الثاني على «المتشائمين» الصهاينة، كتبه ميرون ربابورت في صحيفة (هآرتس- ١٧-١-٢٠١٩)، تحت عنوان «بعيداً عن تخويفات موريس ونتنياهو»، قال فيه: الكثير من اليهود في «إسرائيل» يوجدون في منطقة بين نتنياهو الذي يقول بأننا سنعيش على حرابنا إلى الأبد، وبين موريس الذي يقول بالانهيار الحتمي لدولة «إسرائيل»، لأنهم، من جهة، يعتقدون أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، والوضع الراهن هو المفضل على التسوية بالنسبة إليهم. ولأنهم، من جهة أخرى، يخشون أن الوضع الراهن سيقود إلى كارثة. الكثيرون من اليهود يكونون في يوم مع نتنياهو، وفي يوم آخر مع موريس، والحل في رأي ربابورت هو «هناك

حاجة أخلاقية لتقديم حل جديد، حل يقوم على الشراكة والمساواة والاحترام المتبادل»!! كيف؟ يشرح: «باختصار، دولتان مستقلتان تعيشان معاً في إطار مشترك، مع مؤسسات مشتركة تحافظ على حقوق جميع المواطنين في كل مكان يختارون العيش فيه».

المتجادلون الصهاينة، المتشائمون منهم والمتفائلون، يتجاهلون بشكل أو بآخر الموقف الوطني الفلسطيني، مع أنهم يعرفون أن الفلسطينيين في نهاية المطاف ومهما كانت الظروف لن يفرّطوا في وطنهم، كله أو بعضه. «المتشائمون» منهم يريدون ويعملون للاستيلاء على فلسطين كلها، وهم الذين في السلطة، وهم في سبيل ذلك يرتكبون كل ما يدفع الفلسطينيين إلى التمسك بالوطن كله. أما «المتفائلون» فيقترحون حلولاً يعرفون أن سلطتهم لا تفكر فيها ولا تسمح لأحد أن يفكر فيها، وبالتالي هم يثرثرون وحسب.

المشروع الصهيوني بين النصر والهزيمة

د. عبد العليم محمد . البيان . ٢٠١٨/٤/٢١

لا بد أن يتخلص الوعي العربي والفلسطيني من عقدة انتصار المشروع الصهيوني، فهو انتصر بمعنى ما، ولكنه انهزم بمعنى آخر، أما الانتصار فيعني أنه نجح في إقامة دولة يهودية، تشير كافة المؤشرات إلى تقدمها بالمعايير العالمية، ولكن هذا المشروع انهزم بمعنى أنه لم يتمكن من إلغاء الشعب الفلسطيني والتخلص منه، رغم أنه استخدم التطهير العرقي والإبادة في بعض مراحل تطوره.

في الحالة الفلسطينية وبسبب العمق الجغرافي والحضاري والتاريخي لم يتمكن المشروع الصهيوني من تحقيق هذا الهدف، فمقابل مئة عام من عمر هذا المشروع ثمة مئة عام من الرفض والمقاومة المتنوعة والمواجهات العسكرية.

والواقع، لا ينبغي الارتكان عربياً إلى حتمية انهيار الكيان الإسرائيلي، استناداً إلى انهيار مملكة القدس الصليبية في المنطقة في العصور الوسطى (القرنان الحادي عشر والثاني عشر)، فهذا القياس التاريخي مضلل من أكثر من زاوية فهو أولاً يشيع نوعاً من الحتمية التاريخية، أي حتمية انهيار الكيان الإسرائيلي بفعل تناقض هذا الكيان مع منطق الحق والتاريخ.

وأن هذا الانهيار يعود إلى أسباب داخلية ذاتية تتعلق بإسرائيل، كما أنه يشيع نوعاً من التواكلية والاعتمادية المستندة، إلى هذه الواقعة التاريخية، في حين أن الظروف والملابسات التي أفضت إلى انهيار الممالك الصليبية في القدس كانت تتصرف إلى العزلة عن المنطقة وانقطاع الإمدادات من المصادر الغربية وظهور الرفض من قبل العالم الإسلامي بقيادة صلاح الدين في مواجهة هؤلاء الغزاة.

وكذلك التنافس والصراع بين أمراء هذه الممالك وقادتها، وهو ما يناقض الحالة الإسرائيلية الراهنة إلى حد كبير، فالدعم الغربي والأميركي لوجود إسرائيل ممتد ولا شيء حتى الآن ينبئ بانقطاعه.

بينما تتواجد عبر الجاليات واللوبيات اليهودية في مختلف دوائر صنع القرار السياسي والعلمي والاستراتيجي في الغرب، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل امتلكت ديناميكية خاصة لإعادة إنتاج القوة بمختلف أشكالها العسكرية والعلمية وتمكنت من تحقيق الاعتماد الذاتي ومرتكزاته على الأرض.

ولا يعنى ذلك مطلقاً توفر حصانة غير قابلة للاختراق لإسرائيل، لا سيما أنها حتى الآن لا تزال الدولة المستعمرة الوحيدة رغم انتهاء الاستعمار، وأنها تؤهل نفسها للتحول إلى دولة عنصرية في المنطقة.

وهناك أفكار للتأثير العربي في المجال الدولي لدعم إقامة الدولة الفلسطينية منها، مطالبة المنظمات والهيئات الدولية بالاعتراف بانطباق مفهوم (الهولوكوست) على الشعب الفلسطيني.

نجحت الصهيونية العالمية في استثمار اضطهاد النازي لليهود خلال الحرب العالمية الثانية إلى حد جعل من تاريخ هذه الفترة المتعلق باليهود محوراً أساسياً من محاور العمل الإعلامي والسياسي؛ للحصول على تعاطف القوى الكبرى تجاه إسرائيل. ولا تزال الصهيونية وإسرائيل يستثمران هذه المقولة في دعم إسرائيل مادياً وإعلامياً.

ومنذ ذلك التاريخ، حصلت الصهيونية على اعتراف القوى الكبرى صراحة أو ضمناً بالتصفية الجسدية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، مع ما ترتب على ذلك من مساندة القوى الاستعمارية للصهيونية، وتخصيص اليهود وحدهم دوناً عن بقية الجماعات البشرية بالتعرض للاضطهاد والتصفية والعنصرية.

وقد استمر تمتع اليهود بهذا «التفرد» واعتراف العالم به؛ أي تعرضهم دون غيرهم للتصفية على أسس عرقية ودينية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٧ حيث حصل الأرمن على اعتراف البرلمان الأوروبي بأن المذابح والتشريد اللذين تعرضوا لهما خلال أعوام ١٩١٥ – ١٩١٦ في الحرب العالمية الأولى، يمكن أن ينطبق عليه مفهوم «التصفية» و«الهولوكوست».

وهنا، نقترح أن تطالب الدول العربية الهيئات والمنظمات الدولية بالاعتراف بأن ما حدث ويحدث للشعب الفلسطيني قبل عام ٤٨ وبعده وحتى الآن يقع تحت مفهوم «التصفية».

كما حدث مع اليهود ومع الأرمن، وأن تطالب الدول العربية «الضمير العالمي» بإعادة النظر في ما يحدث للفلسطينيين، وإذا كان مفهوم «التصفية» يعني قتل وتشريد أعضاء جماعة بشرية بسبب اللون أو الدين أو العنصر واقتلاعهم من جذورهم، فلم لا ينطبق ذلك في الحالة الفلسطينية؟

الحرب المقبلة في الشرق الأوسط: أطرافها، تحالفاتها، وأدوار الدول

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ ٢٠١٩/١/٨

تشهد العلاقة الإيرانية الأمريكية تجاذبات كبيرة في ظل حرب كلامية يُخشى أن تتحول لحرب حقيقية. ويرى خبراء بأن المنطقة العربية ستتشهد عواقب وخيمة في حال اندلاع أية حرب بين طهران وواشنطن. التهديدات الكلامية على تويتر بين الرئيس الأمريكي ترامب والحكومة الإيرانية أدخلت البيئة العربية في حالة من الترقب الحذر، لا سيما بعد الرد الإيراني بأن المعركة لو حصلت فإنها ستكون "أم المعارك"، وتحذير واشنطن من "اللعب بالنار".

ويرى خبراء في العلاقات الدولية أن سيناريو الحرب وارد خاصة أن هناك عوامل قد تلعب لصالح اندلاعها. من بينها تطورات الأحداث منها إعلان ترمب انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا والضغوط الداخلية الشديدة عليه، بالإضافة إلى التحقيقات المتتالية بشأن الفساد التي يتعرض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي، والتي انتهت بإجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة في نيسان/ إبريل القادم. فالحرب قد تكون عاملا للتنفيس عن هذه الضغوط حسب الخبراء. ويستدركوا أن الأطراف جميعها لا تريد حربا شاملة لأن الكل يدرك فظاعة تكلفتها، لكنهم يضيفوا في المقابل بأن الولايات المتحدة قد تغض الطرف عن حرب محدودة؛ كأن تقوم إسرائيل مثلا بتدمير للقوات الإيرانية أو الموالية لها في سوريا أو لبنان. ويؤكدون أن إيران ستلتزم الحذر في تصرفاتها بداية، وأنها لن تلجأ لتطبيق تهديداتها في إغلاق مضيق هرمز . كخطوة أولى على الأقل . إلا لو هوجمت، فهي تدرك أن تصرفا كهذا سيستخدم كورقة في التصعيد ضدها.

ويرون أن أي حرب محتملة بين إيران والولايات المتحدة سيكون لها عواقب وخيمة على العالم العربي. مؤكدين أن هذه الحرب لو حدثت فإن شرخا كبيرا سوف يظهر داخل الدول العربية، بحيث سيكون هنالك ٣ معسكرات متباينة سياسيا .

المعسكر الأول بحسب الخبراء يضم دول الخليج وأبرزها السعودية والإمارات التي ستكون في الخندق الأمريكي، وستقف لا محالة إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب. وحتى لو شاركت إسرائيل فإن ذلك لن يغير من موقفها. وستمر الطائرات الإسرائيلية عبر أجواء عربية ومن ضمنها الأردن من أجل قصف إيران بحسب الخبراء. ويعتقدون أنه بالنسبة لقطر، وبالرغم من التباين الكبير في الموقف السياسي بينها وبين السعودية وكذلك الإمارات، إلا أنها لا تملك خيارا آخر خاصة، وأنها تحتضن قاعدة أمريكية كبرى في المنطقة العربية، وكذلك قد يكون الأردن مشاركا خاصة ضمن ضغوط أمريكية وخليجية قوية.

المعسكر الثاني سيضم دول رافضة لهذه الحرب على إيران، ورافضة للوقوف إلى جانب اسرائيل، ومن أبرز هذه الدول الجزائر، والعراق، ولبنان، وسوريا وفلسطين. بالنسبة لفلسطين قد يكون الأمر مفهوما خاصة في ظل تدخل اسرائيلي، إلا أن دولا أخرى ستتشهد تحركات عسكرية موالية لإيران لا سيما في سوريا ولبنان والعراق.

المعسكر الثالث: سيكون مكونا من عدة دول ستحاول أن تنأى بنفسها عن هذه المشكلة، بحيث ستتجنب نشر أية تصريحات ولن تتبنى أية مواقف ومن أبرز هذه الدول المغرب وتونس.

التحليلات السياسية الدولية للحرب القادمة

ويرون أن التصعيد الكلامي المتبادل بين واشنطن وطهران يعكس ميولا مقلقة للغاية في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، حيث ترسخت في واشنطن فكرة تغيير النظام الإيراني. ويرون أن هذه السياسة قد تجر معها الحرب إلى المنطقة في نهاية المطاف. ومثل هذه الحرب ستكون كارثة إنسانية وسياسية ذات أبعاد عالمية، وفي هذا السياق أدلى هنري

كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق برأيه بشأن التطورات الإقليمية والدولية بقوله:" إن الحرب العالمية الثالثة باتت على الأبواب وإيران ستكون هي ضربة البداية في تلك الحرب" وأضاف كسينجر بأن:" طبول الحرب تدق بالفعل في الشرق الأوسط، و الأصم فقط هو من لا يسمعها".

أما السياسي والباحث الأمريكي ريتشارد هاس توقف أمام مشهد منطقة الشرق الأوسط خلال العام الجديد، في حوار مع قناة أمريكية، معتبرا أنه "من القوانين الأساسية في الشرق الأوسط أن تسوء الأمور قبل أن تصبح أكثر سوءا".وقال هاس، في حوار مع قناة "إم أس إن بي سي"، "أنا أعتقد أننا سنرى ذلك. أنا أراهن أنه إذا ما اندلعت حرب خطيرة في عام ٢٠١٩، فلن تكون مع كوريا الجنوبية ولا حتى على بحر الصين الجنوبي. لا نستطيع توقع ما سيفعله السيد بوتين في أوكرانيا، ولكني أراهن على إيران، سواء جاء ذلك عقب مواجهة بينها وبين إسرائيل، أو من خلال شيء ما تفعله السعودية بأمل صرف النظر عن صورتها كقاتلة لصحافي، وظهورها كشريك ضروري ضد إيران، أو ربما تكون على يد إيران نفسها؛ بسبب الضغط الذي تشعر به بسبب العقوبات".وأضاف هاس وهو مدير مجلس العلاقات الخارجية، وكان مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية سابقا: "بنظري، سوف تكون هناك حرب. حتى إذا ما كنت مخطئا ولم يحدث ما أتوقع، أعتقد أنه على مدى العامين المقبلين، علينا تخيل عودة الإرهاب. لن تعود سوريا إلى سابق عهدها أبدا. فنحن نرى القتال المتزايد هناك. عاجلا أم آجلا، احتمالية لجوء دول أخرى إلى الأسلحة النووية كالسعودية ومصر وتركيا غير مستبعدة".مشهد الشرق الأوسط الحالي يراه هاس على هذا النحو: "كل الاتجاهات في وضع سيئ حاليا، نحن ننظر إلى عالم تكاد الحدود فيه لا تعني فيه الحدود شيئا. لا وجود لمفاوضات جدية. الدول بدأت بالانهيار من الداخل".وأشار هاس في نهاية حديثه إلى أن "ما يحدث هناك (في الشرق الأوسط) لن يبقى هناك فقط، هي ليست لاس فيغاس. المشاكل في الشرق الأوسط لديها القدرة على الانتشار إلى جميع أنحاء العالم".

فالحرب– من وجهة نظر خبراء العلاقات الدولية– المحتملة ستكون مدمرة والهدف ليس غزوا بريا على ايران بل سيكون تغيير الوضع القائم وستراهن الولايات المتحدة، حسب رأيهم، على أن الدمار سوف يجلب تغييرا في نظام الحكم القائم. ويوضحوا "واشنطن أرسلت عدة رسائل كلامية أن الخطوة الأمريكية ستكون أكبر مما يتخيل البعض. وهو ما يبين حجم الدمار المتوقع لا سيما إن أخذنا بعين الاعتبار حجم القنابل التي استخدمتها الحكومة الأمريكية في أفغانستان والتي بلغت عدة أطنان للقنبلة الواحدة". ويعتقدون أن إيران لن تدخر جهدا في استخدام كافة أسلحتها، وهو ما صرحت به أكثر من مرة. ويقولون: "إيران تدرك أن هذه المعركة ستكون آخر المعارك في المنطقة وستحاول أن تضرب بكل جهدها، وستكون المجالات مفتوحة أمام الصواريخ الإيرانية، مثل القواعد الأمريكية وأيضا عواصم عربية وكذلك إسرائيل". ويتابع "إيران ستحاول تحريك أذرعها في المنطقة العربية للهجوم على خصومها، لا سيما في العراق ولبنان وسوريا، وأنه من غير المستبعد أبدا أن يشارك حزب الله والحكومة السورية في تنشيط الجبهة الجنوبية لإسرائيل".

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق، والذي انشغلت به مراكز الفكر والبحث الدولية، هل الانسحاب الامريكي من سوريا سيتبعه الانسحاب من العراق؟

العراق

بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وزوجته ميلانيا إلى القاعدة العسكرية الأمريكية غرب محافظة الأنبار بالعراق في الـ ٢٦ من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨، خرجت تقارير تتحدث عن عدد القواعد الأمريكية في العالم ومن بينها العراق.إذ كشف تقرير لأحد المواقع الأمريكية الشهيرة السبت ٢٩ كانون الأول، وجود أكثر من ١٠ قواعد عسكرية للولايات المتحدة في العراق تتنوع مهماها من ضمن ٨٠٠ قاعدة حول العالم تسيطر بها أمريكا على شؤون العالم وفيما

يتعلق بالعراق، فقد توزعت القواعد على مناطق شمال وغرب ووسط العراق. التقرير تحدث عن اتفاق بين الأكراد والولايات المتحدة تم في ٢٠١٤، يقضي بإنشاء الأخيرة ٥ قواعد شمال العراق تحت السيطرة الكاملة للأمريكيين تتوزع على النحو التالي:قاعدتين في مدينة حلبجة بمحافظة السليمانية قرب الحدود مع إيران ، وقاعدة في منطقتي أتروش والحرير، قاعدة سنجار وقاعدة ألتون الكبرى التابعة لمحافظة كركوك المتنازع عليها مع بغداد، فضلا عن أن قاعدة كركوك "رينج" تعد معسكرا نموذجيا للتأهيل العسكري والتدريب، إضافة إلى تأسيس الولايات المتحدة قاعدة كبيرة لقواتها في مطار القيارة العسكري جنوبي الموصل. أما عن وسط العراق، فقد اتخذت الولايات المتحدة من قاعدة بلد الجوية بمحافظة صلاح الدين مقرا لها خاص بطائرات إف ١٦، فضلا عن قاعدة أخرى في معسكر التاجي شمال بغداد لتدريب القوات العراقية.وحتى العاصمة بغداد، يوجدا بها قاعدة أمريكية داخل حدود المطار الدولي وهي تسمى قاعدة النصر "فكتوري"، وتستخدم للعمليات الاستخبارية والتحقيقات والتحكم والقيادة.وأخيرا غرب العراق، الذي اتخذت منه الولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين كبيرتين في محافظة الأنبار أولها التي زارها ترامب "عين الأسد"، والثانية "الحبانية" في قضاء البغدادي"، وهما قواعد هامة لتأمين إسرائيل كونهما على حدود الأردن وسوريا.اللافت أن من بين كل تلك القواعد الأمريكية المنتشرة في العالم، لم يزر ترامب غير تلك غرب العراق، وكأنه يعطي رسالة واضحة بأن هذه القاعدة نقطة انطلاق وتحضير لعمليات في المستقبل القريب، فضلا عن أن عدد هذه القواعد المرشحة للزيادة ينفي أي نية للانسحاب من العراق. وعلى الرغم متعدد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، فإن الإدارة ترامب لن تحتفظ بقوة عسكرية كبيرة في العراق، وإنما ستبق على عدد قليل لكنها تتسم بالقوة والنوعية والنشطة في العراق.

إعلان ترامب عن عَزمَه سَحب قُوّاته مِن سورية، وزيارته المُفاجِئة والسِّرِيَّة إلى قاعدة بلاده في عين الأسد غرب الرمادي العِراقيّة، وتأكيده أنّ هَذهِ القاعِدة قَد تُستَخدم في أيّ هجَمات ضِد تنظيم "الدولة الإسلاميّة" (داعش)، كلها تَعكِس مَلامِح المُخطَّط الأمريكيّ في العالمِ الجَديد ومَحطّاتِه.واشنطن لا تُريد قَتال "داعش" في سورية أو العِراق، وإنّما الاستِعداد لأيّ مُواجَهة مُحتَملة مَع إيران بتَحْريضٍ إسرائيليٍّ، وتُريد تَهيئَة قواعَدها سواءً في العِراق أو في مِنطَقَة الخليج، وخاصَّةً في قَطر (العيديد) والبَحرين والسعوديّة والإمارات والكويت.

إقليم كردستنان العراق

أضف إلى ذلك القواعد العسكرية الموجودة في العراق، هناك معسكر "حرير" و"باتاس" يقع تحت سيطرة حزب الديموقراطي الكردستاني، فالحزب الآن في حالة لا يحسد علها إذ يقع تحت الضغط الأمريكي والإيراني، فإذا رضخ الحزب إلى الضغوط الإيرانية فأنه بذلك يخسر الدعم الأمريكي والدعم الإسرائيلي والغربي له، وإذا وقف الحزب إلى جانب واشنطن فإن طهران ستقوم بدعم القوى الكردية المناوئة له لإضعافه، وفي هذا السياق حصل مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية على معلومة في غاية الأهمية مفادها بأن هناك طلب قدم لمسعود بارزاني بأن هذا المعسكر يشكل خطر كبير على إقليم كرديستان ولابد من إيجاد مخرج له.

هل تنجح طهران في إغلاق هذا المعسكر أم تنجح واشنطن في الإبقاء عليه؟وتبرز أهمية هذا المعسكر للجانب الأمريكي والمخاوف الإيرانية منه، فيه قوات خاصة وطائرات حربية ومطار، وهو يعد أقرب معسكر أمريكي غربي محاذي للحدود الإيرانية. لذا فإن هذا المعسكر على هذا النحو يقلق طهران كثيرًا لذلك تقبل نهائيًّا أن تشن حربًا عليها وهذا المعسكر تحت إمرة واشنطن.

السؤال الذي يطرح في هذا السياق: هل فعلا المنطقة مقبلة على حرب؟

إيران

تهدئة في اليمن وانسحاب من سوريا وقريباً من أفغانستان، هو عملية تركيز للجهود باتجاه مقصد واحد... الاستعداد لاشعال نار بمنطقة أوسع لأنها ضرورة أميركية إسرائيلية، تخصّ الداخل الأمريكي واستراتيجية بعيدة المدى لإضعاف الحضور الروسي في الشرق الأوسط بضرب حليفته إيران "محور الشر".يرى البعض أنّ انسحابات القوات الأميركية من الدول المجاورة لإيران دليل ضعف وتراجع، بينما نرى في مركز فيريل أنها إعادة حسابات ومؤشرٌ لخطة جديدة.

الولايات المتحدة تقوم بإبعاد قواتها عن ميادين مكشوفة سهلة الاصطياد، لا تتمتعُ بغطاء جوي كامل، ويمكنُ لمجموعات صغيرة اصطياد الجنود الأميركيين بأسلحة متوسطة. كما تغلق قواعد عسكرية صغيرة غير كاملة التجهيزات، لتنضم تلك القوات إلى القواعد الكبيرة كاملة الحماية. لا شك أنّ الحرب في سوريا تسببت بتراجع السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط بدخول اللاعب الأساسي الروسي، والتغلغل الإيراني الذي وصل إلى باب المندب... وهذا أمرٌ لا يمكن لصقور واشنطن وحكام تل أبيب التسليم به والسكوت عنه، لهذا لا نرى أنّ الدولة العظمى استسلمت، بل انتقلت لمرحلة جديدة متجددة وهي التصعيد المتدرج بكافة الوسائل.

محاصرةُ إيران من الجهات الأربع

الأخبار الواردة من جارة إيران الشرقية غير مطمئنة، حركة طالبان اجتمعت بحكومة كابول وكذلك التقت مع المبعوث الأميركي زلماي خليل زاد، برعاية "خليجية"، والحديث تركز حول خروج القوات الأميركية من أفغانستان. الذي يحدث هو تجمّعٌ لآلاف المقاتلين من الحركة قرب الحدود الإيرانية، وإنشاء معسكرات في هلمند وفراه، ويكفي أن نعلم أنّ الحكومة الأفغانية باتت تسيطر على ٥٥% فقط من الأراضي في نهاية ٢٠١٨ مقابل ٧٣% عام ٢٠١٥!. باقي الأراضي تسيطر عليها القاعدة وطالبان و... داعش.

الخطر ليس فقط من حركة طالبان التي يُقدر مركز فيريل عدد مقاتليها بـ٧٥ ألفاً... الخطر القادم من داعش أيضاً! يتساءلُ كثيرون أين "تبخّرَ" عشراتُ الآلاف من الإرهابيين الذين قاتلوا مع داعش في سوريا والعراق؟ تقديرات مركز فيريل أنّ بين ٧ إلى ١٠ آلاف منهم أصبحوا شرق وغرب أفغانستان.

الأمرُ ليس وليد اللحظة، فالكلام جاء على لسان المتحدث باسم تنظيم داعش أبو محمد العدناني، في ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٥، حين أطلق على "دولة الخلافة الإسلامية" في تلك المنطقة اسم "ولاية خراسان" وتضم أفغانستان وباكستان وإيران وبايعوا يومها "أبو بكر البغدادي"... داعش موجودة بقوة في إقليم ننغرهار شرقي أفغانستان وهي تنمو بسرعة بانضمام إرهابيين من شتى الدول، بما في ذلك باكستان المجاورة.

الحراك "الشعبي" والمظاهرات في إيران يجب أن تتوسع، لتترافق مع حراك مسلح من داخل وخارج إيران، حيث ستختار التنظيمات التي ذكرناها المناطق ذات التغطية الأمنية الأضعف، في الشمال الشرقي خاصة. في شمال غرب إيران يتم التحرك العسكري في صفوف الأكراد. بينما الحراك الشعبي ستدعمهُ دول الخليج في الأهواز وغيرها. من المُسلّم به أنّ حزب الله يقعُ ضمن مجموعة الأهداف، والتهديدات الإسرائيلية والتصعيد جنوب لبنان بين أخذ ورد، لكن حسابات إسرائيل قاصرة عن الوصول إلى الهدف وعلى عاتقها التصعيد الإعلامي فقط، لأنها أعجز من أن تنتصر على حزب الله لوحدها.

انسحاب الجيش الأميركي من سوريا وتخليه عن العميل "الأصغر" قسد، لصالح العميل الكبير في أنقرة، حركة واضحة، بقصد الابتعاد عن الروس، واستخدام النفوذ التركي في دول شمال إيران وجنوب روسيا، أي دول بحر قزوين.

بقاءُ محمد بن سلمان لن يكون مجانياً، وعليه دعم الناتو العربي ضد إيران، والتحرّك عسكرياً وإشعال النيران فيها. عقوباتٌ اقتصادية، انسحاب من الاتفاق النووي، اضطرابات داخلية وتحرّك مسلح، محاصرة إيران من كافة الجهات،

بانتظار الفرصة المناسبة للانقضاض. هذا هو عنوان المرحلة القادمة وما نراهُ من قراءتنا للأحداث... هل لدى إيران خطة مضادة؟ بالتأكيد. هل يمكنها حماية نفسها؟ طبعاً. فلنراقب ونرى ماذا يحمل لنا عام ٢٠١٩

وفي المقابل قامت إيران بتفويض وتخويل وفد الجهاد الإسلامي الفلسطيني الذي يزور طهران بإلحاق المليشيات الشيعية العراقية التي تدير فيلق القدس وحزب الله بقيادة العمليات الارهابية المشتركة في قطاع غزة – طبقا لتقارير من مصادر استخبارية وعسكرية أفاد بها الموقع الاستخباري الاسرائيلي (ملفات ديبكا Debka Files) كما تقرر المضي قدماً في تفعيل غرفة العمليات الموسعة فقط في حال نشوب حرب فلسطينية – اسرائيلية على نطاق واسع حول قطاع غزة بمثابة جبهة اسناد ثانية .وان وفد الجهاد الفلسطيني الذي يجري محادثات مع مسؤوليين إيرانيين كبار ، ومنهم المرشد الأعلى آية الله خامنئي ، برئاسة القائد العام زياد رشيد نخالة ومدير قطاع غزة محمد الهندي.

وان قراراتهم هذه قد دفعت رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلي (امان) اللواء تمير حايمان Hayman Tamir ، إلى التحذير يوم الاثنين الموافق للحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر الماضي ، بأن إيران أصبحت متمكنة وقادرة على شن هجوم على إسرائيل من داخل الأراضي العراقية .

كما أشار نخالة الى القدرة الموسعة للحركات الارهابية المدعومة إيرانياً في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الايراني، حيث قال: لم تعد هنالك خطوط حمراء بين ايران وحزب الله ، ومن الآن وصاعدا لاتوجد تحديدات لمجال وعمق التعاون بين حركة الجهاد الاسلامي وايران وحزب الله.ومضى القيادي في حركة الجهاد الفلسطيني بالتفاخر بأنه تم تحسين دقة مجموعة الصواريخ الجديدة التي تم اطلاق خمسمئةٍ وثلاثين صاروخاً منها ضد إسرائيل، خلال وابل واسع من نيران الجهاد وحماس من قطاع غزة يومي الثاني عشر والثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.في إشارةٍ منه إلى صواريخ "عسقلان" القادرة على حمل رؤوسٍ حربية بوزن يقدر بين (٢٠٠-٥٠٠) كيلو غرام ، وذات مدى يصل الى (١٠) كيلو مترات . وحددت المصادر العسكرية الاسرائيلية (ملفات ديبكا) هذا السلاح بأنه عبارة عن صاروخ "كراد مُحَسَّن" مزود بنظام تحديد الهدف.

وأخبر المرشد الأعلى آية الله خامنئي زائريه الفلسطينيين بأن وابل النيران الذي استمر لمدة يومين في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي وما تبعه من صدامات، قد برهن بأن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تعد قادرة على مواجهة وتحمل ضربات المقاومة الفلسطينية، واضاف منوهاً انه خلال الحربين الماضيين ، طلب النظام الصهيوني عقد هدنة بعد (٢٢) يوما من المواجهة، في مناسبة واحدة، وبعد ثمانية أيام اخرى ، ولكن في المواجهات الاخيرة طلبت إسرائيل وقف اطلاق النار بعد (٤٨) ساعة فقط . كما التقى الوفد الفلسطيني أيضا بمستشار الأمن القومي علي شمخاني، وعقد مؤتمرات سرية مع كبار قادة الحرس الثوري الايراني. ما يُقلِق الإدارة الأمريكيّة حاليًّا هو تَطَوُّر البَرنامَج الصاروخي الباليستيّ الإيرانيّ بشَكلٍ مُتسارِعٍ، وإعلان إيران عَن عَزمِها إطلاق مجموعة مِن هَذهِ الصَّواريخ إلى الفَضاء حامِلةً أقمار تَجَسُّس، الأمْر الذي دَفَع بومبيو إلى تَوجيهِ تَحذيرٍ شَديدِ اللَّهْجَة إلى القِيادَة الإيرانيّة بالتَّراجُع عَن هَذهِ الخُطوة التي يَقول أنّها تُشَكِّل انْتِهاكًا لقَرارات مجلس الأمْن الدوليّ.إيران، وبَعد أنْ نجَحَت في تَطوير صِناعَة الصَّواريخ الباليستيّة مِن مُختَلف الأبعاد والأحجام، وألْغَت عَمَليًّا مَفعول التَّفوُّق الجَويّ الأمريكيّ والإسرائيليّ، انتَقَلت إلى تَطوير صِناعاتها العَسكريّة البَحريّة، ابتِداءً مِن تصنيع الغَوّاصات، وانتِهاءً ببِناء مُدمّرات بَحريّة على دَرجةٍ عاليةٍ مِن الكَفاءَة، الأمْر الذي مَكَّنها مِن زعْزَعَة هيْمَنَة حامِلات الطَّائِرات الأمريكيّة في مِنطَقَة الخَليج والمُحيط الهندي وباب المَندب بشَكْلٍ أو بآخَر.التحدّي الإيرانيّ البحريّ للولايات المتحدة جاء على لِسان الإدميرال تورج حسني مُساعد قائِد البحريّة الإيراني عندما أعلَن عَن عزم بلاده، وبتَعليماتٍ مِن المُرشد الأعلى السيّد علي خامنئي، إرسال مُدمّرة "سهند" الحامِلَة للمِروحيّات إلى جانِب مُدَمِّرات أُخْرَى إلى غَرب

الأطلَسي كرَدٍّ على إرسال الوِلايات المتحدة حامِلة طائِرات إلى مِنطَقة الخَليج.. والمُدمّرة "سنهد" صِناعة مَحليّة يَصْعُب رصْدها مِن قَبَل الرّادارات، ومُجَهَّزَة بصَواريخ أرض جو، وأُخْرَى مُضادّة للطَّائِرات، ومُجَهَّزَة لخَوض أيّ حَربٍ إلكترونيّةٍ مُحتَملةٍ، وبِهذا تُصبِح إيران رابِع قُوّة بَحريّة تُقْدِم على هَذهِ الخُطوة بَعد الاتِّحاد السُّوفيتيّ والصين، وروسيا الاتِّحاديّة (أرسَلَت طائِرات قاذِفَة تَحمِل قنابل نَوويّة إلى فنزويلا قبْل شَهر).القِيادَة العَسكريّة الأمريكيّة تَأْخُذ تهديدات إيران على مَحمَل الجَد، فعِندما هدَّدَت نَظيرَتها الإيرانيّة، وعَلى لِسان المُرشَد الأعلى، والجَنرال قاسم سليماني، رئيس فيْلق القُدس في الحَرس الثوريّ، بأنّها ستُغْلِق مَضيق هرمز في حال تَم فرض حظْر أمريكيّ كامِل على صادِراتِها النِّفْطيّة، تَراجَعت إدارة الرئيس ترامب عَن هَذهِ التَّهديدات تحت ذَريعَة إعْطاء ثَمانِي دول إعفاءات، والسَّماح لها بالاستِمرار في استِيراد النِّفط الإيرانيّ، ومِن المُفارَقة أنّ مُعَدَّل الصَّادِرات النفطيّة إلى الهند والصين وتركيا وأوروبا ما زالَ على حالِه ولم يَتَأثَّر.لا نَعرِف تفاصيل المُهمّة التي سيَحمِلها بومبيو إلى دول النّاتو السنّيّ الخَليجيّة والعَربيّة (مِصر والأُردن)، وما هِي الأدوار التي سيُوزّعها على هَذهِ الدول الثَّمانِي، وما إذا كانَت زيارة زميله جون بولتون، مُستشار الأمن القَوميّ لتل ابيب التي بدأت اليوم، مُكَمِّلة لهَذهِ الجَولة، وتَعكِس تَبادُل الأدوار بينهما، فضَم دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى جولة بومبيو ربّما يُشَكِّل حَرَجًا للدول العربيّة الثَّماني التي ستَشْملها، وستَظهر إسرائيل بمَظهر الدولة العُضو في حِلف الناتو العربي المُتبلوِر، خاصَّةً أنّ الرئيس المِصري عبد الفتاح السيسي كشَف في مُقابَلته المُثيرة للجَدل مع محطّة :سي بي إس" الأمريكيّة أنّ طائِرات إسرائيليّة تتَعاون مع نَظيراتِها المِصريّة وقَصَفَتْ مَواقِع "داعش" في سَيناء.

والسؤال ما هي الأدوار التي ستقوم بها دول المنطقة في حال نشوب الحرب ؟

تركيا

سوف لن تكون طرفا" فيها، سيقتصر دورها خلال المعارك أن تتصدى للصواريخ التي ربما ستعبر أجوائها ... بدليل منظومات الباتريوت التي سلمت على عجل إلى تركيا ... وموافقة أمريكا على صواريخ أس ٤٠٠ الروسية لتركيا ،تركيا ستتصرف كما تصرفت مع الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣م، ستعلن أنها لن تقدم أي مساعدة لوجستية لأمريكا ، علما" أن أمريكا سوف لن تحتاجها ، كما لم تحتاجها خلال غزوها للعراق ، تواجد تركيا في شرق الفرات، سيكون لتجميع قوى داعش وفتح ممرات آمنة لها للتوجه إلى إيران وأفغانستان، لإكمال الصفحة الأخيرة من مشروع الفوضى الخلاقة ، والبدأ بمشروع تقسيم المنطقة ،العراق سيكون في منأى عن عمليات داعشالقوات الأمريكية ستكون في مواجهة مباشرة مع المليشيات العراقية ، التي ستتشرذم ، بين فصائل في العراق ، وفصائل في سوريا ، إذا سمحت روسيا ، وفصائل في إيران ، إن دعت الضرورة.

إسرائيل

ستتولى مهمة تحييد حزب الله في لبنان بضربة إستباقية ، وإن تطور الأمر ومالت الكفة لإسرائيل سيتم القضاء على حزب الله ، أو سيكون الأمر فقط تثبيت حزب الله في قواعده ومنعه من تقديم أي دعم لإيران ، أو إزعاج قوات الصولة التي ستقوم بمهامها في إيران بريا" أو بحريا" أو جويا". عن هذه الحرب يرى جنرال اسرائيلي تهديدا محتملا من العراق مع نمو النفوذ الإيراني، ويمكن لإيران ان تستخدم نفوذها المتنامي في العراق ، وتحوله الى منصة وقاعدة للهجوم ضد اسرائيل" هذا ماقاله رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلي يوم الاثنين الماضي .وترى إسرائيل ان نفوذ إيران ينتشر في المنطقة ، ما يشكل تهديدا متزايدا ، وقد نفذت العشرات من الغارات الجوية في سوريا التي مزقتها الحرب الأهلية ، ضد عمليات الانتشار المشبوهة ، وتسليم الأسلحة من قبل القوات الإيرانية التي تدعم دمشق.

العراق

الذي ليس له حدود مع اسرائيل ، هو من الناحية الفنية عدوها ، وقد شكل آخر تهديد مفتوح في حرب الخليج عام ١٩٩١ ، ومنذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الاميركية عليه عام ٢٠٠٣ ، والذي اسقطت فيه نظام صدام حسين ، والمسلمين السنة ، فإن إسرائيل ينتابها القلق من الأغلبية الشيعية في العراق ، والذين يميلون باتجاه إيران . العراق هو الآن تحت النفوذ المتنامي لفيلق القدس (وحدة العمليات الخارجية الايرانية السرية) هذا ما أخبر به رئيس الاستخبارات الاسرائيلية "اللواء تامير حايمان" في مؤتمر في تل أبيب .

وقال حيمان: ان الإيرانيين قد يرون في العراق مع قرار الرئيس الاميركي دوناد ترمب سحب قوات بلاده من المنطقة ، مسرحا مناسبا للتخندق والتحصن ، على غرار ما فعلوه في سوريا ، واستخدامه – أي العراق – كمنصة لتكديس القوة والتي يمكن ان تهدد ايضا دولة إسرائيل .وقال رئيس وزراء العراق يوم الأحد الماضي ، ان المسؤولين الامنيين من بغداد قد قابلو الرئيس السورى بشار الأسد في دمشق ، وأشارو ملمحين الى دور عراقي اكبر في محاربة مليشيات تنظيم داعش ، بينما تنسحب القوات الاميركية .ونقلا عن مصادر إيرانية وعراقية وغربية ، أفادت تقارير من وكالة رويترز في آب الماضي ، بأن إيران قد قامت بنقل صواريخ باليستية قصيرة المدى الى حلفائها الشيعة في العراق ، وقد انكرت بغداد هذه التكهنات. وأشارت إسرائيل ، انها قد تهاجم مثل هذه المواقع في العراق، مؤكدة أن تركيزها حالياً منصب على سوريا في اطار حملة واسعة فعالة .وتوقع حايمان ، ان عام ألفين وتسعة عشر ، سيشهد "تغييرا كبيرا" في سوريا ، حيث سيكون الأسد قد تمكن من دحر المتمردين الى الخلف بمساعدة روسيا وايران وتعزيزات حزب الله اللبناني ، وتزامنا مع سحب ترمب قواته من سوريا .وأضاف حايمان قائلا "نحن نراقب عن كثب هذا الوجود الإيراني المتنامي مع عودة الاستقرار الى سوريا تحت المظلة الروسية .ان اسرائيل كانت ايضا تراقب السلوك الايراني منذ ان انسحب ترمب من الاتفاقية النووية مع إيران ، والتي أبرمت في آيار عام ٢٠١٥ ، ومن ثم تم إعادة فرض عقوبات أميركية عليها ، ان هذه الصفقة وضعت قيودا على المشاريع ذات القدرة على صنع القنابل ، رغم ان ايران نفت وجود مثل هذه التصاميم ، ويرى كل من ترمب وإسرائيل ان هذه القيود غير كافية .وقال حايمان "نحن نرى بأن إيران ستسعى للبقاء ضمن الصفقة، وسوف تبذل ما في وسعها من اجل إيجاد طرق للالتفاف والتحايل على العقوبات الاميركية. وقد يساعدها في ذلك تعاظم دور هيئة الحشد الشعبي في العراق وقوته تبرز بشكل كبير من خلال سيطرته على مؤسسات الدولة ليصبح قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية قادر على انتاج الأسلحة.

يرى مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية في حال وقوع حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وإيران وحلفائها في الجغرافية الممتدة من أفغانستان إلى شمال أفريقيا، فهذه الحرب ستجر العراق إلى مستنقعها، فالعراق كما هو معروف واقع تحت النفوذ الإيراني، وبهذا النفوذ، سيتحول العراق إلى قاعدة صواريخ إيرانية ضد أهداف للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهذا الأمر– إن حدث– فالمنطقة والعراق والإقليم أمام كارثة. لذلك لابد من تجنبها بكل الوسائل الممكنة للحيلولة دون وقوعها. لذلك يتطلب على القيادة العراقية أن تتعامل مع حالة الصراع بين واشنطن وطهران بحكمة وتروي وقوة أيضًا لتجنب هذا المشهد الكارثي. لأن إذا وقعت الحرب بين واشنطن وطهران فإن العراق سيكون مسرحها.

رقعة الحرب الكبرى بسوريا والعراق.. هل تسعى واشنطن لتدمير إيران؟

عبدالله سلام ياس . الجزيرة نت . ٢٠١٩/١/٢٣

في زيارةً خاصة غامضة ومفاجئ لم يكن للحكومة العراقية وسيادتها نصيباً منها أتت الأولى من نوعها تزامنة بعدها إعلاناً لانسحاب القوات العسكرية من الأراضي السورية أكثر غرابة من سابقهِ كل هذا أتى في غضون أيام قليلة تُلوح إلى سياسة جديدة في منطقة الشرق الأوسط للرئيس الأمريكي ترمب.

مبدئياً بدأت ملامح بزوغها تتضح رغم أنها لم تبلغ الأربعين يوماً من عمرها لكنها بدأت تتجسد بجولة وزير خارجيتهِ بومبيو لمنطقة الشرق الأوسط التي شملت سبعة دول استهلها بزيارتهِ إلى العراق بزيارةٍ لا تختلف عن زيارةَ رئيسه كثيراً وسط أنباءٍ عديدة عن زيادة الدعم العسكري للقواعد العسكرية في العراق والانتشار الغريب لقواته في بعض مناطق تواجدهم داخل المحافظات العراقية وأنباءً عن زيادةِ أعدادها هذهِ جملة الأحداث المتوالية بدت كما لو إنها تنذرُ لحرباً باردةً حقيقة ضد إيران وتوسعها في منطقة الشرق الأوسط وأسناد دور القيادة الاقتصادية للدول العربية المنزعجة من هذا النفوذ وتوسعه سطعت معالمها في تركيز بومبيو خلال تصريحاته على استمرار استراتيجية أمريكا ضد إيران في جولته وبدأت تتأكد بالتوجيه الأمريكي الأخير للحكومة العراقية في حل (٦٧) فصيلاً مسلح ينضوي تحت قيادة الحشد الشعبي الذي يتبين حسب الرؤية الأمريكية إن هذا القرار سيكون القشة التي ستقصم ظهر البعير خصوصاً بعد العقوبات المتتالية التي أرهقت اقتصاد السياسة الإيرانية وشعبها والتي تعدها إيران الشريان الرئيسي لمشروع نفوذها في المنطقة.

قرار حل الفصائل المسلحة التي كان تشكيلها وزجها أساساً ضمن قيادة منظمة وتحت لواء الحكومة وشرعيتها لا يكتمل إلا بموافقة أمريكية أو غض النظر على أقل تقدير يأتي تقاطع هذا القرار مع بدايات تشكيل هذه الفصائل دليلاً على الإقبال والرغبة الأمريكية لانتهاج إدارة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط خالية من النفوذ الإيراني الهدف منها تضيق الخناق وإجبار السياسة الإيرانية التخلي عن المشروع النووي الذي تراهن عليه أمريكا من خلال تمويل مشروعها الجديد من قبل دول المنطقة مقابل طمأنتهم بإزاحة هذا الوجود انطلاقاً باعتبار أمريكا دول المنطقة هذه الغذاء المفضل لديمومة اقتصاد السياسة الأمريكي والهيمنة العالمية لذى من الطبيعي أن تنحاز لرغباتها التي من الممكن أن يشكل المشروع الإيراني ورقة ضغط دولية على السياسة الأمريكية مستقبلياً أبان إذ أنجز انطلاقاً من علاقتها الجيدة مع الروس لذى أن الواضح منه الرغبة أو الجزم في قطع خط الأمداد وبوابة العبور الرئيسة لإيران للمنطقة.

إضافة إلى استنزاف الاقتصاد الإيراني من خلال إضعاف أو قطع الروح الاقتصادية التي تعتبر هذهِ الفصائل الساعد الأيمن بتنشيطها داخل العراق فضلاً عن دعمها البشري والمادي في الصراعات الإيرانية في المنطقة والبين من جدية هذا القرار تزامنه بعد الانتشار العسكري المكثف والعلني في شوارع المدن العراقية عن غيره مُنذ الانسحاب عام ٢٠١١ من العراق على الرغم أن هذا الإعداد والاستعراض الأهم في مضمون أقبالهِ جاء وسط تهديدات بعض الفصائل المسلحة بالمقاومة كما لو أنها رسالةً تندد بالقوة العسكرية ووجودها واستخدمها إن

احتكمت الضرورة وإيصال بريداً لإيران عنوانه إن الوجود الأمريكي في المنطقة أصبح لا يتسع لشريكاً أخر وإن الامتداد الإيراني المسموح به قد انتهى حتى لو اضطر الأمر بتحويل العراق إلى ساحة مواجه صريحة على ما يبدو هذا ما تنبئ بهِ تطورات المشهد.

كما من الجانب الآخر لقرار إعلان الانسحاب الأمريكي من الأراضي السورية الذي من المنطق لا يمكن الاقتناع به أن أمريكا تقدم هذا التنازل في سوريا إلى روسيا على طبق من ذهب بعد عناءً عسكريا واقتصادياً ولا ليكون لفسح المجال أمام تركيا لقمع عدوها الكردي دون مقابل لذى يمكن القول عنه نسبياً أن أمريكا ما كانت أن تدع الصراع يستمر منذ منتصف شهر آذار (مارس) عام ٢٠١١ داخل سوريا وفسح المجال أما النفوذ الإيراني إلا وهو أحد طرق الاستنزاف للقوى الشعبية السوريا وزرع خراعتاً تستنزف بها دول منطقة الشرق الأوسط وتقويم الجانب الكردي كورقة ضغط ضد تركيا وتعزيزاً للقرار في شمال العراق وإعادةً لبناء الثقة من جديد بعد موقفهم المحبط في الاستفتاء الذي مضى فيه أكراد العراق لتكون المحصلة قنوط القوى الشعبية لأي قرار يبشرها بالاستقرار وترحيباً من دول المنطقة بأي قرار المهم فيه إعادة تحجيم إيران ومن جانب آخر هو إرضاءً للمطامع الروسية في سوريا مقابل التخلي عن دعمها لإيران والسيطرة على جزءاً من القرار التركي في أي خطوةً تُتخذ اتجاه إيران وعلى هذهِ الصورة سيكون الحصار مقيت تحديداً من نقطة الارتكاز العراق.

الذي بدأ بعض رؤساء وممثلي دول المنطقة بالتوافد إليه لبحث سبل الشراكات والاقتصاد والدعم المتبادل على حد الادعاء يمكن تلخيص مضمونها إنها نوعاً من أنواع محاولات إعادة العراق إلى أحضان وتحالف الدول العربية المضادة للسياسة الإيرانية الذي سيصب طردياً في إنجاح المشروع الأمريكي الجديد إذا نجحت هذه المحاولات لكن نجاحها يمكن أن يتمحور فيما إذا نجح الأمريكان في حل الفصائل المسلحة التي ستصب هذهِ الخطوة بترجيح كفة سائرون المتمثلة بتحالف الإصلاح بالقرار السياسي وإبعاد كفة تحالف البناء الممثل الشرعي لهذهِ الفصائل في الحكومة وإضعافها بالقرار السياسي التي يمكن تحديد نقطة قوة قرارها في هذهِ الفصائل الذي دائماً ما يكونون فيه منحازين للمصلحة الإيرانية عكس الإصلاح باعتبار سائرون منفتحةً بنافذةٍ أوسع على الدول العربية وفي ظل تردي علاقتها مع الجانب الإيراني فضلاً عن استخدام واستغلال سخط الرأي العام العراقي اتجاه تردي الواقع المعيشي الذي يعتبُر إيران جزءاً أساسي فيه.

أما الزاوية الأخرى التي يمكن أن تبرهن هذهِ المساعي والرغبات الأمريكية تتضح من خلال زيارة وزير خارجية إيران جواد ظريف للعراق كما لو أنها زيارةً جاءت لإخذ بيعةً سياسي شاملة من الشمال إلى الجنوب وشعبية من قبل وجهاء العشائر بحجة رفض الوجود الأمريكي الذي تحاول طهران كسب الوقت في تحركهِ لإقناع جميع السياسيين وعلى رأسهم ممثلي الأكراد والسنة لدعم قراراً ساسي بالإجماع يقوده تحالف البناء بقيادة الفتح لا شك اتجاه الوجود الأمريكي لكن مؤشرات مكنون هذهِ التحركات لطهران هو ليس إلا شعوراً بالخطر لما تجهزهُ حكومة ترمب في جولةِ مبعوثهُ بومبيو ولكسب دعم إيران أمام أي خطوة ضدها يتبين هذا كاستعداد من خلال تصريحاتهِ بأنهم هم أهل الأرض وهم الباقون وإن أمريكا هي من يجب عليها أن يرحل إلا أن أمريكا تبدو في ملامح تحركاتها الجدية الواضحة التي تحاول تعزيز موقفها من كافة الجوانب التي لم تستبعد عنه من الممكن

التدخل الصيني الذي يعتبر نسبياً مناهضاً لها الذي تحاول إرباكهُ مسبقاً من خلال تعزيز موقف حلف الناتو بجانبها.

هذا إذا ما لم يكبر المشروع الأمريكي ويتجاوز عمره الأربعين يوماً ويفاجئنا بملامح غير متوقعة كزيارة راعيهِ للعراق وتظهر ملامحه كتغريداته في تويتر المتباينة من ليلةً إلى أخرى ليأتي وزير خارجيتهِ بومبيو ليبرر لنا أن نتاج رئيسهُ لا يمكن أن يكون ابن خالاً لإيران.

دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلاميّة

جونول تول ـ فورين أفيرز ـ ٢٠١٩/١/١٠

تحت زعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يُعرف حزبه العدالة والتنمية (AKP) بجذوره الإسلامية، تبوأ الدين مكانة أكبر في السياسة الخارجية التركية. في بلدان من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا الجنوبية، تعمل تركيا على بناء المساجد، وتمويل التعليم الديني، وترميم التراث العثماني، والترويج لنسختها الفريدة من القيادة الإسلامية في خضمِّ ذلك.

بمزيج من الإسلام السنّي والقومية التركية، تعمل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المضطلعةُ بالإرشاد الديني على نشر اللغة والثقافة التركية إلى جانب الدروس الدينية، ورفع الراية التركية على مواقع المشاريع الجديدة. في أذهان أولئك الذين ينفّذون هذه السياسة، فإن تركيا، بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية، هي آخر حصون الإسلام وهي القائد البديهي لنهضةِ الحضارة الإسلامية.

تركيا ليست القوة الإقليمية الوحيدة التي تستعين بالإسلام لبسط هيمنتها، إذ تقوم إيران والسعودية أيضا بنشر نسخ خاصة بهما من الإسلام عبر تمويل المنظمات والمساجد. لكن تركيا تحاول تقديم نسختها بوصفها بديلا سنيا أكثر تسامحا، وأقل تطرفا من "الوهابية السعودية"، وبالتالي أكثر ملاءمة للقيادة الإقليمية. على عكس المدرسة الحنبلية المحافظة، والتي هي أساس الوهابية، فإنَّ المدرسة الحنفية التي يذيع انتشارها في تركيا أكثرُ ليبرالية نسبيا، كما أنها توفر مساحة أكبر لتفسير الشريعة الدينية.

لكن النبرة القومية في الدبلوماسية الدينية التركية يمكن أن تحول دون نجاحها. فهي تقض مضاجع الدول الأوروبية، التي تنظر إلى إجراءات تركيا على أنها استقطابية وضارّة لاندماج المهاجرين الأتراك، ومضاجع دول الشرق الأوسط، التي تطالع تركيا بعدسات الإمبريالية. لقد أخذ حزب العدالة والتنمية الإرشاد الديني إلى مستويات غير مسبوقة، لكن ضمن هذا السياق الدولي، فإن التشكيك في نيّاته سيحدُّ من آفاق نجاحه.

دبلوماسية المساجد

إحدى أكثر الوسائل الواضحة التي تعلن من خلالها تركيا مؤهلاتها الدينية هي تشييد المساجد الضخمة حول العالم. في عام ٢٠١٥، قام أردوغان بافتتاح أحدها في تيرانا، عاصمة ألبانيا. وفي ربيع ٢٠١٦، حضر مراسم افتتاح مركز "ديانيت في أميركا"، وهو مسجد ومركز ثقافي في ماريلاند يروج لنفسه باعتباره أكبر مجمع إسلامي في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وفي سبتمبر/أيلول، قام بافتتاح أكبر مساجد أوروبا في المدينة الألمانية كولونيا، موطن أكبر تجمع للجالية التركية، كما ويخطط أردوغان لبناء مساجد في كوبا، ورومانيا، وفنزويلا.

تدعم الدولة التركية هذه المشاريع من خلال "مؤسسة ديانيت"، التي تعمل تحت مديرية الشؤون الدينية. تم تأسيس "ديانيت" في عام ١٩٢٤ لنشر نسخة علمانية من الإسلام مع أفول الإمبراطورية العثمانية وولادة الدولة التركية الحديثة في تركيا، وبالإضافة إلى بناء المساجد وصيانتها، تتكفل "ديانيت" بتوظيف الأئمة، وتوفير التعليم الديني للجمهور، وتفسير المبادئ الإسلامية، وكتابة خطب الجمعة التي تُقرأ أسبوعيا في مساجد البلاد.

حتى الثمانينيات، لم تلعب "ديانيت" دورا يُذكر خارج تركيا، لكن بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠، والشتات الناجم عنه، بدأت المنظمات اليسارية والإسلامية على حد سواء بكسب النفوذ في أوساط الأتراك المهاجرين في أوروبا الغربية، وفي ظل حاجة الحكومة العسكرية إلى التقارب مع رسالتها، تم توسيع عمليات "ديانيت" لتشمل أوروبا، حيث تم استخدام المنظمة لنشر نسخة معلمنة من الإسلام للمهاجرين الأتراك بهدف الحيلولة دون وقوعهم في براثن التطرف. أما حزب العدالة والتنمية فقد وسّع رسالة "ديانيت" الدولية وجعلها بصورة أكثر وضوحا أداة للأجندة السياسية والأيديولوجية للحزب بدءا من عام ٢٠١٠، أضحت المؤسسة التي كانت تُعرف فيما مضى بأنها شبه مستقلة تحت سيطرة الحكومة التامّة.

في تلك السنة، قام الحزب الحاكم بتعيين رئيس جديد لـ "ديانيت"، وكان الرجل أكثر التزاما في تنفيذ مطالب حزب العدالة والتنمية من أسلافه، وقد أدّت الإصلاحات التشريعية إلى توسيع رسالة المنظمة بشكل ملحوظ وعزّزت من قدراتها البيروقراطية والإدارية، بما فيها السياسة الخارجية، أما اليوم فتعمل "مؤسسة ديانيت" في أرجاء العالم كافة، من أميركا اللاتينية إلى أوروبا وأفريقيا وآسيا، مقدمة خدماتها الدينية للمجتمعات المسلمة. فهي تنظم رحلات الحج، وتُثقّف الدعاة، وتنشر الكتب، وتترجم القرآن الكريم إلى اللغات المحلية. كما أنها توفر المنح العلمية للمسلمين من أفريقيا، والبلقان، وآسيا الوسطى، وأميركا اللاتينية، لدراسة الدين الإسلامي في تركيا.

لكن "مؤسسة ديانيت" ليست الأداة الوحيدة للقوة الدينية الناعمة في تركيا، فوكالة "التعاون والتنسيق التركية"، مؤسسة أخرى للدولة، زادت من حضورها الدولي تحت حزب العدالة والتنمية، فقد كانت مسؤولة عن ترميم التراث العثماني حول العالم، بما فيه عشرات المعالم الأثرية في البلقان، والضريح التاريخي لـ "جُل بابا"، وهو محارب وشاعر عثماني شهير في المجر، وبازار في كركوك البلدة العراقية، ومبنى القنصلية في إثيوبيا.

وقد عملت المنظمات الإنسانية غير الحكومية ذات التوجه الإسلامي أيضا على نشر التأثير التركي في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا والتي كانت تنتمي فيما مضى للإمبراطورية العثمانية. تعمل هذه المجموعات على تقديم الإغاثة، بما فيها الغذاء واللوازم الطبية، والمساهمة في تطوير البنية التحتية أيضا كالآبار، وملاجئ الأيتام، والمدارس.

منذ صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة قبل ١٦ عاما، عمد إلى تخفيف القيود البيروقراطية المفروضة على هذه المنظمات غير الحكومية، مُتيحا لها استقبال تبرعات أكبر وتوسعة أعمالها إلى الخارج، وتربطُ العديدَ من المسؤولين الكبار في حزب العدالة والتنمية صلاتٌ بهذه المنظمات، في حين يعتبر قادة المنظمات غير الحكومية أنفسهم عناصر مهمّة للسياسة الخارجية التركية، وعادة ما يتشبّثون بالمسؤولية التركية عن الأراضي العثمانية القديمة ودورها كقائد للحضارة الإسلامية.

تظهر الدبلوماسية التركية الدينية بصورتها الأكثر فاعلية في الصومال، ففي ذروة المجاعة المأساوية التي ضربت البلاد في أغسطس/آب ٢٠١١، وفي ظل تجاهل الإعلام الغربي لما يجري، كان أردوغان على رأس وفد من المبعوثين الوزاريين، وقادة المنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والصحفيين، والمشاهير، لزيارة مخيم للأطفال الجياع في مقديشو.

كانت الجولة في شهر رمضان الكريم، وكانت رسالة أردوغان بوضوح: إنَّ تركيا لن تتخلى عن الإخوة والأخوات المسلمين، ومذَّاك، أنفقت تركيا أكثر من مليار دولار أميركي في إغاثة الصومال. في حين تقوم شركة تركية بإدارة مطار مقديشو، والخطوط الجوية التركية هي الخطوط الدولية الوحيدة التي يُسمح لها بإطلاق الرحلات الجوية من هناك. أما "مؤسسة ديانيت" فتقوم إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى بإدارة المدارس الدينية، بينما يحمل أحد المستشفيات الصومالية اسم أردوغان، وتتولى وكالة الغوث التركية جمع النفايات.

يثق الصوماليون بالمنظمات الإسلامية التركية أكثر من نظيرتها الغربية، وربما كان إحدى ثمار هذه الثقة هو توسّع التجارة بين البلدين على نحو مطّرد، وتأسيس تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في الخارج على الأراضي الصومالية. وينتشر التعليم الديني على الطريقة التركية أيضا في أجزاء أخرى من أفريقيا، مثل تشاد، وإثيوبيا، وغانا، والنيجر، ونيجيريا. وتقوم منظمات إسلامية، بما فيها مؤسسة "هُداي" و"سُليمانجولار"، بإدارة مدارس إسلامية يُطلق عليها "مدارس الإمام الخطيب"، التي تمزج ما بين التعاليم الإسلامية والعلمية، وأردوغان نفسه هو أحد أبرز خريجي هذه المدارس.

وقد تصاعدت شعبيتها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بعدما رأت الكثير من البلدان الإسلامية في نسخة الإسلام التركي بديلا عن نسخ أخرى أكثر راديكالية. ولهذا السبب، عبّرت السلطات من أفغانستان إلى تشاد والنيجر وباكستان والصومال عن رغبتها في تبني نموذج الإسلام التركي للتعليم والذي تقدمه مدارس الإمام الخطيب.

وتعمل تركيا أيضا على استقطاب الطلاب من البلدان الأخرى لتلقِّي التعليم الديني في مدارس الإمام الخطيب الدولية في مدن مثل إسطنبول وقيسارية وقونيا، وقد تعلّم في هذه المدارس أكثر من ١٠٠٠ طالب من ٧٦ بلدا ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. هناك أيضا جمعية التعليم التابعة للدولة، وهي "مؤسسة معارف"، التي لعبت دورا فعّالا في نشر النموذج التركي للتعليم الديني في الخارج، عبر تقديم المنح التعليمية، وتشييد المدارس وبيوت الطلبة، وتدريب المعلمين.

ونظرا لعداوات تاريخية، كان لدول في الشرق الأوسط نصيب أقل من الأنشطة الدينية التركية عن نظيرتها الأفريقية. فالكثير من الدول العربية التي حكمتها الإمبراطورية العثمانية فيما مضى لا تزال ترى في تركيا قوة إمبريالية. في حين لا يزال الكثير من الأتراك، من جانبهم، يرون الدول العربية كدول خائنة تحالفت مع البريطانيين ضد الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. لكن منذ صعود حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢، بدأت مشاعر الخصومة تفسح المجال شيئا فشيئا للتقارب الثقافي.

وضمن جهوده لرفع مستوى قوته الناعمة في الشرق الأوسط، لجأ حزب العدالة والتنمية للاعتماد على جماعة الإخوان المسلمين، التي ليس لها امتداد في تركيا إلا أنها حليف أيديولوجي وثيق الصلة بحزب العدالة والتنمية. وقد جمعت نجم الدين أربكان، مؤسس حزب العدالة والتنمية، والأب الفكري الروحي للحزب، علاقات وطيدة بقادة الإخوان المسلمين على امتداد المنطقة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، واصلت منظمات دينية غير حكومية البناء على هذه العلاقات، عبر استضافة مؤتمرات ومنتديات دولية تبحث مستقبل العالم الإسلامي، في مدينة إسطنبول، وعبر تحويل المدينة نفسها إلى مركز مهم للإخوان.

لكن في الفترة التي أعقبت الربيع العربي، أصبح الشرق الأوسط ربما المنطقة الأكثر تشككا إزاء الزعامة التركية. فالدّور التركي في سوريا أضرَّ بصورتها في البلدان المجاورة. علاوة على ذلك، تعتبر جماعة الإخوان المسلمين، الذين تعتمد عليهم تركيا بقوة لتحقيق أهدافها، في الوقت الحالي بمنزلة إخفاق في أنظار الكثير من المسلمين، كما أنها تُصنّف منظمة إرهابية في مصر والسعودية والإمارات. وعلاوة على ذلك، فالنبرة التركية القوميّة بالإضافة إلى الإحالات المتكررة لماضيها العثماني تُثير إزعاج أنظمة مثل مصر والإمارات التي تعتقد بوجود أجندة إمبريالية تقف خلف الدبلوماسية الدينية التركية.

والدول الأوروبية قلقة أيضا حيال الدور الديني التركي. فمن خلال "ديانيت"، تمكّن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من توسعة نفوذه في أوساط الشتات التركي في أرجاء أوروبا. إذ تتكفّل "ديانيت" برواتب الأئمة المبتعثين من تركيا، كما أنها تتحكم بالخطب التي يتعين عليهم إلقاؤها، فخطب الجمعة الأسبوعية هي ذاتها التي تُلقى في المساجد التركية، وتصدر جميعها من مقارّ "ديانيت" في أنقرة. وهو أمر لا يلقى ترحيب المسؤولين الأوروبيين، الذين يعتقدون بأن التدخل الديني لتركيا في حياة المهاجرين الأتراك يحول دون اندماجهم التام.

تصدير القومية التركية

على الصعيد العالمي، فقد أسفر الإرشاد الديني التركي عن نتائج مختلطة. حيث تحظى الجهود التركية في صومالٍ مزقته الحروب بتقدير النخبة السياسية والسكّان، وهو ما ساهم في بناء الثقة وشقّ الطريق لمستقبل من التعاون بين البلدين. وفي البلقان، قوبِل ترميم التراث العثماني وإظهار تركيا كحامية للمسلمين بالترحيب في أوساط المجتمعات الإسلامية وبالتحفّظ في أوساط نظيرتها غير الإسلامية. أما في الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى (أوزبكستان وطاجيكستان وإلخ)، فقد وجدت تركيا شعبية أقل، فهذه جمهوريات علمانية في غالبيتها.

في حين قوبلت مبادراتها في الشرق الأوسط وأوروبا بريبة أكبر، فالأحزاب القومية واليمينية المتطرفة التي تسجل مكاسب في أرجاء أوروبا معادية للجهود التركية الدينية. أما في الشرق الأوسط، فإن مزيج الإسلام والقومية التركية سيواصل استدعاء ذكريات الإمبراطورية العثمانية. وطالما أنها محكومة بحزب له جذور إسلامية ستواصل تركيا تنفيذ سياسة خارجية يكون الدين جزءا لا يتجزأ منها. لكن مع المكاسب التي يحققها القوميون حول العالم، يبدو أنه سيكون من الصعب على تركيا تحديدا الاستمرار في الترويج لهذا النموذج الديني.